oriental.ma

العدد 2 – مارس 2008 المجلة الفصلية الإخبارية لوكالة الجهة الشرقية

حوار
تجاوز العوائق أمام الإستثمار بالجهات
نزار بركة
وزير الشؤون الإقتصادية والعامة
10

التنافسية والجاذبية

الجهة الشرقية، مواردها، مؤهلاتها، ثرواتها

الوضع
ترويج الجهة الشرقية، محورين لإستراتيجية الوكالة
5

مناخ العمل
الإرتباط يخلق الأجواء الملائمة
13

بارومتر المغرب
الجهة الشرقية في صعود
8

الفهـــــرس

حـــوار

نزار بركة :
تجاوز العوائق أمام الإستثمار بالجهات
10

تنافسية وجاذبية الجهة الشرقية : محورين لإستراتيجية الوكالة
5

مناخ العمل :
الإرتباط يخلق الأجواء الملائمة
13

تسويقية مجالية لترويج العرض الذي توفره الجهة الشرقية
2

إفتتاحية

التنافسية والجاذبية وتنمية الجهة الشرقية
1

الوضـــع

تسويقية مجالية لترويج العرض الذي توفره الجهة الشرقية
2
نزهة بنعباس تعارجي – اشنبرينر
قسم الإستثمار، والتكنولوجيا وتنمية المقاولات
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

البنك الدولي يدخل النقاش حول التنمية الجهوية
4
ماري هيلين كوليون – اختصاصية رئيسية
في التنمية القروية – البنك الدولي

تنافسية وجاذبية الجهة الشرقية : محورين لإستراتيجية الوكالة
5
توفيق بودشيش
مدير التعاون – وكالة الجهة الشرقية

بارومتر المغرب الجهة الشرقية في صعود
8
هشام الديوري – Ernst & Young

أكثر جاذبية، أكثر تنافسية مع قرب أكبر
12
مصطفى بوجراد
خبير في التنمية الجماعية التشاركية

مناخ العمل :
الإرتباط يخلق الأجواء الملائمة
13
لارا كولدمارك
مديرة الوكالة الأمريكية للتعاون الدولي لتحسين مناخ الأعمال بالمغرب – USAID

التدخل من أجل رفع الجاذبية المحلية
15
إدريس حوات
رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لوجدة

الناظور، محرك اقتصادي لشرق المتوسط
17
طارق يحيى
رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات للناظور

الثروة الطبيعية رهان، مخاطر وحلول
18
يوسف السلاوي – مستشار

الجاذبية، عامل تنافسية
22
مولاي حفيظ العلمي
رئيس الكنفدرالية العامة للمقاولات بالمغرب

إضـــاءات

الأبعاد الإجتماعية والبشرية للجاذبية الترابية
24
أحمد المريني – كاتب عام وزارة التنمية الإجتماعية والأسرة والتضامن

تنافسية وجاذبية : بروز شعب جديدة
27
توفيق بودشيش
مدير التعاون – وكالة الجهة الشرقية

التنمية الحضرية و تنافسية المجالات الترابية
31
ميشال سودارسكيس – الكاتب العام – INTA

عـــلامـــات

حوار
نزار بركة
وزير الشؤون الإقتصادية والعامة
تجاوز العوائق أمام الإستثمار بالجهات
10

حوار
حسن البرنوصي
مدير الإستثمارات
الإستثمار كعمل مجالي
20

Oriental.ma

12، زنقة المكي بيطاوري – السويسي – الرباط • الهاتف : 80 35 63 37 5 (212+) • الفاكس : 80 35 63 37 5 (212+) • الموقع : www.oriental.ma
مدير النشر : محمد المباركي • **منسق التحرير** : توفيق بودشيش • **سكرتير التحرير** : نعيم الورديغي • **الترجمة إلى العربية** : أبدر المريني • **التصميم** : MPCOM
رقم **الإيداع القانوني** : في تحضير • **ISSN** : في تحضير

إفتتاحية

التنافسية والجاذبية
وتنمية الجهة الشرقية

بفضل الدينامية التي أعطتها التوجيهات الملكية واقتداءا بها، شرعت بلادنا في مسلسل انفتاح إقتصادي مستفيدة من اتفاقيات التبادل الحر الموقعة مع الإتحاد الأوروبي وكذا مع العديد من دول البحر الأبيض المتوسط كتركيا وبعض الدول العربية الشقيقة (الأردن، مصر، تونس، لبنان وليبيا). وهكذا، فقد أصبحت المنطقة الشرقية للمملكة في قلب حدود جديدة أكثر اتساعا من تلك التي كانت ترتبط بها تقليديا، أي حدود المغرب العربي.

وهذه الفضاءات الجديدة تمنح لجهتنا الممتدة الأطراف فرصا جديدة للتفاعل الإجتماعي والإقتصادي. والجهة الشرقية ربما أكثر من جهات أخرى بالمملكة، بالنظر لموقعها الجغرافي ولصلاتها التقليدية مع أوروبا، أكثر استعدادا لتحقيق إستفادة أكبر من هذه الفرص. لذا، عليها أن تهيأ مجالها الترابي لكي يثمن بشكل منافس منتوجاته، وتبني صورة جديدة لنفسها وتبرز ميزاتها ومؤهلاتها : وباختصار أن تنمي جاذبيتها على الصعيد الإقتصادي، والإجتماعي، والثقافي، وتنتصب لمضاهاة جيرانها المغاربيين والأورومتوسطيين.

ووكالة الجهة الشرقية وعيا منها بالرهانات المرتبطة بـ «التنافسية والجاذبية كعوامل لتنمية المجالات الترابية»، اختارت أن تخصص العدد الثاني من المجلة لهذا الموضوع حتى تقتسم مع القراء نتائج المبادرات الجارية، وكذا أفكار الخبراء الدوليين، والسياسيين، والجامعيين، والممارسين الذين يواجهون يوميا هذه القضايا عبر مشاريعهم.

إن معالجة هذه القضايا كما يتضح من مختلف المساهمات التي يتضمنها هذا العدد، ينبغي أن تتم بصورة مهنية ودقة منهجية متناهية لأن وضعية المعارف التي تلهم «المقاربات المرتبطة بتنمية وتسويق المجالات» تتطور بصورة دائمة. وهذه المقاربات تدمج في آن واحد جغرافية وتاريخ المجالات الترابية، وسوسيولوجيا الساكنة والثقافات التي تشكلها، في تفاعل إيجابي ذكي مع البراهين ذات الطابع «الترويجي والتجاري». وهكذا على علوم التواصل أن تعمل على تقييم مؤهلات وخصوصيات مجالنا الترابي. وهذه البراهين التي ترمي طبعا إلى نشر صورة إيجابية لكن واقعية عن الجهة، ينبغي من جانب آخر أن تكون مبنية على «حقيقة» هذا المجال من أجل ضمان مصداقيتها.

لقد منحت «المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية» فرصة تاريخية لإعادة بناء الجهة على أسس جديدة : نظرة، مشروع مجالي متناسق ومندمج، برنامج لترويج عناصر التنافسية والجاذبية. والجهة التي تعمل لإعادة بناء تموقعها داخل المجموعة الوطنية، تطمح في أن تسهم في المنافسة الإقتصادية على الصعيد الأورو متوسطي. إنه الهدف الشمولي الذي تشارك فيه الوكالة في إطار المهام الموكلة لها، وهو ما يبرز أهمية موضوع هذا العدد.

أنتهز هذه الفرصة لتقديم الشكر لكل الشخصيات البارزة التي قبلت أن تقتسم هنا إضاءتها وشهادتها. وأخيرا، اسمحوا لي باسم فريق وكالة الجهة الشرقية بأكمله بأن أعبر للقراء كما لِلْمؤلفين عن متمنياتي بالسعادة والصحة بمناسبة السنة الجديدة.

محمد المباركي
المدير العام لوكالة الجهة الشرقية

تسويقية مجالية لترويج العرض الذي توفره الجهة الشرقية

نزهة بنعباس تعارجي – اشنبرينز
قسم الإستثمار، والتكنولوجيا وتنمية المقاولات – مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، يتم وضع استراتيجية تسويق ملائمة للجهة الشرقية، وذلك لاستهداف المستثمرين المحليين والخارجين الكامنين بشكل أفضل. وسترمي عمليات ملائمة إلى تقييم وإنعاش عرض الجهة.

تعتبر وكالة الجهة الشرقية المستودعة للنظرة المندمجة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية للجهة والتي تحملها المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية. وتتمثل مهمتها الأولى في تطوير استراتيجية شمولية ترمي إلى الإنعاش الإقتصادي والإجتماعي للمنطقة المعنية وإدماجها في النسيج الوطني والمغاربي والأورومتوسطي. ومن أجل التعريف بالجهة الشرقية وجلب الإستثمارات، فإن مهمة أخرى من مهامها هي إعداد استراتيجية مناسبة للتواصل لتحسين صورة وجاذبية المنطقة. ولهذه الغاية، لجأت وكالة الجهة الشرقية إلى تعاون مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في نهاية 2006.

وبالفعل، فإن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يستعمل كنقطة التقائية لأمانة الأمم المتحدة في كل القضايا المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر وبالشركات الأجنبية. ومنذ بداية الثمانينات، أصبحت فكرة أن الإستثمار الأجنبي المباشر هو أداة للتنمية الإقتصادية أكثر فعالية من القروض والهبات تسيطر أكثر فأكثر. وهذا ناتج عن كون هذه الإستثمارات تمر أساسا عن طريق القطاع الخاص الذي يتخذ قراراته في مجال الإستثمار حصريا على أساس الربح ومردودية الإستثمار. وعليه، فإنه من الراجح أن تستثمر هذه الرساميل بالطريقة الأكثر إنتاجية وفي الأماكن التي توفر الفائدة التنافسية الأكبر.

تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة

في السوق العالمية للإستثمارات الأجنبية المباشرة، كل الدول في حالة تنافس، والدول المتقدمة في مواجهة مباشرة مع الدول النامية وهذه الأخيرة فيما بينها. وهذه التنافسية الحادة توجد أيضا بين الجهات داخل نفس القطر. وقد دلت دراسات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن حجم التدفق الإجمالي للإستثمار الأجنبي المباشر وصل سنة 2006 إلى 1.306 مليار دولار أمريكي، استقبلت منه الدول المتقدمة 857 مليار دولار، في حين لم تتلقى الدول النامية سوى 379 مليار دولار.

إلا أنه في كل الجهات عرفت المستويات نموا كبيرا بالمقارنة مع السنوات الماضية. وقد جلبت إفريقيا خلال سنة 2006 حوالي 36 مليار دولار، أي ضعفي ما حصلت عليه سنة 2004. وإن الإهتمام المتواصل بالمواد الأولية ومناخ للأعمال أكثر ملائمة يفسران نمو تدفقات الإستثمارات الخارجية المباشرة نحو القارة الإفريقية. والمغرب يوجد ضمن الدول العشر الأوائل المستفيدة من 90% من هذه الإستثمارات بإفريقيا.

وبالفعل، وبفضل الإصلاحات البنيوية التي باشرها، استطاع المغرب أن يجلب تدفقات هامة نسبيا من الإستثمارات الخارجية المباشرة. إلا أن إمكانات الإستثمار تبقى أكبر. وتنحصر هذه التدفقات عموما في بعض المدن كالدار البيضاء، الرباط أو مراكش. وهناك تحديات ينبغي رفعها لضمان ديمومة هذه التدفقات وتنويعها للاستجابة لأهداف تنمية البلاد ومختلف جهاتها ومنها الجهة الشرقية. ويبدو أن استراتيجية استباقية ومستهدفة للمستثمرين ضرورية ليس فقط على المستوى الوطني بل أيضا على صعيد الجهات.

وهكذا، فإن مشروع التعاون لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يرمي إلى مساعدة ودعم وكالة الجهة الشرقية في إعداد استراتيجية إنعاش الإستثمار وتعزيز القدرات الداخلية للوكالة والفاعلين المحليين. وهذا المشروع، الذي تشارك في تمويله الوكالة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يستفيد من الخبرات في مجال التسويق المجالي، والتكوين بمختلف أنواعه، والأنظمة الإعلامية ومن شبكة الإتصال

للمؤتمر في مجال التنمية الإقتصادية لفائدة الجهة. وبالفعل، فإن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يولي أهمية كبيرة لهذا المشروع لأنه يصب في روح استراتيجية لتنمية ودعم الجهات الأكثر حرمانا لتقليص الفقر. وقد تم إنجاز مهمة أولى للخبراء في الجهة الشرقية في دجنبر 2006 فور التوصل بطلب المساعدة التقنية. ومن جهة أخرى، فقد عبر السيد سوبا شاي بانيشباكدي (SUPACHAI PANICHPAKDI)، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية خلال زيارته للمغرب سنة 2006 لمسؤولي وكالة الجهة الشرقية عن دعمه الشخصي لهذا المشروع. وقد تم إنجاز افتحاص بعد هذه المهمة الأولى للخبراء ويجري إعداد استراتيجية لإنعاش الإستثمار والتسويق الترابي تتم مناقشتها خلال ورشة وطنية ستنعقد في يناير 2008 بالجهة. وقد انطلقت الأشغال المتعلقة بخلق قاعدة معطيات حول مساطر الإستثمار.

وسوف يشمل إعداد مخطط تسويقي بحث الفوائد المقارنة للجهة وكذا العوائق، وتحليل العرض المجالي الشمولي المبني على الجودة القطاعية، وتحليل البرهنة التجارية الموجودة وطريقة استهداف المستثمرين ودراسة دور الفاعلين العموميين والخواص واستراتيجية توحيد هؤلاء الفاعلين وتحليل النظرة والصورة.

وتعتمد طريقة الدراسة التسويقية المجالية على بناء العرض واستهداف المستثمرين، وتقييم وإنعاش العرض عن طريق استراتيجيات تواصلية ملائمة. وهذه المراحل المختلفة ترمي إلى تشجيع الإستثمارات سواء الإستثمارات الخارجية عن طريق مشاريع جديدة، والمشاركة في رأسمال شركات تعمل بالجهة، وشركات تكنولوجية أو إسهام السياحة أو المساهمة في التعريف والتقدير المتزايد للمنتوجات والتجهيزات المحلية وهكذا تسهيل الإنتاج والصادرات.

ويمكن أن تتما هاتان التنميتان بصورة تلقائية، حيث أن للمحور الأول تأثير على الثاني والعكس صحيح. وبالفعل، فكلما تدفقت الإستثمارات الخارجية على التراب المحلي، سواء تعلق الأمر مثلا بالسياحة، بقاطرة السعيدية والمقاول فاديزا، أو الخدمات المرتبطة بالخدمات عن بعد، كلما ازداد رصيد هذا المجال من المصداقية والإعتراف، حيث أن هذه العمليات سوف تتطلب وتخلق أشغال تهيئة وأشغال لبناء مكاتب ومساكن، وكفاءات جديدة، وتكوينات وحاجيات من تجهيزات ومنتوجات الإستهلاك الواسع، والترفيه، والخدمات والمنتوجات المرتبطة بالمطعمة والفندقة. وإن العمل على الصورة والنظرة سيمكن من شهرة أكبر، ومعرفة أفضل بالمجال وخلق ثقة أكبر سواء داخليا أو خارجيا. وهذه كلها عناصر تشارك في التصور المستمر للعرض المجالي. وتشمل الطريقة التي يتبعها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أساسا العمل على الصورة لاجتذاب الإستثمارات الأجنبية.

خصاص في مجال الصورة ينبغي تداركه

ويتعلق الأمر بالإنعاش وبالتواصل الخارجي. غير أن التواصل الخارجي لا يمكن أن يكون ناجعا إلا إذا كان المنتوج ذو جودة، المجال ومؤهلاته في هذه الحالة، وإلا إذا كانت القاعدة الداخلية ناجعة، أي إذا كان مجموع الفاعلين في المجال مكونين، ومخبرين، ومقتنعين للإيمان بقدراتهم وبمستقبلهم وتنمية لـ «استراتيجية السفير» بنفسهم. وهناك عمل كبير لا مناص منه في مجال التواصل الداخلي المرتبط بالجهة والنصف داخلي المرتبط بالتراب الوطني، والبلاد تستعمل هنا كإطار مرجعي أوسع. وإن العمل المنجز سيخدم المجال الترابي بكل مكوناته. إن العرض المجالي هو مجموع العناصر التي تكون التراب وأيضا مجموع العناصر التي تهدف إلى تشجيع الإستثمار أو بالعكس أن تكبحه. وهذا ما يعتبر العناصر الحاسمة لإختيارالمجال الترابي والتي تعد حاسمة بالنسبة لإقامة المشروع. وهذا الجرد يمكن من وضع برهنة تجارية ويستعمل كنقطة ارتكاز لاستراتيجية الصورة. تعاني الجهة حاليا من عجز في مجال الصورة والذي من شأن بناء عرض مجالي يعتمد على القطاعات المتميزة والتحسين المتواصل أن يتداركه إذا تم تبني تواصل ملائم ومستدام. وإن طموح الجهة الشرقية يتمثل في الصورة التي تريد أن تعطيها لترابها :

- جهة فريدة حيوية ومعترف بها على الصعيد الوطني، جهة مرجعية في قلب المغرب الكبير ؛
- جهة رائدة لمجموع القارة الإفريقية، وشريك لا مناص منه بالنسبة لأوروبا– الواحة الأقرب للقارة، وجهة ذات مؤهلات بالنسبة لباقي العالم. ولذلك، فإن الجهة الشرقية ينبغي أن تضع لنفسها صورة لا تتوفر عليها الآن عالميا وهي صورة سلبية في عيون المغرب.

وهذه الصورة سوف ترى النور عن طريق تفكير مشترك حقيقي وعميق. وسوف تتجسد على شكل اقتراحات للتواصل واقتراحات تنظيم. وسوف تأخذ، في إطار روح من الفعالية والتجربة، بعين الإعتبار التطور الداخلي والخارجي. ولن يكون بوسعها التطور إيجابيا إلا في محيط للتحسن المتواصل للعرض المجالي وفي إطار حرص دائم للشفافية اتجاه المستثمرين الدوليين.

ميديتيرانيا – السعيدية : استثمار ضخم

مقر البنك الدولي

البنك الدولي يدخل النقاش حول التنمية الجهوية

ماري هيلين كوليون
اختصاصية رئيسية في التنمية القروية

هل النمو الإقتصادي المرتكز على السوق من شأنه أن يفاقم الفوارق بين الجهات ؟ إن الطريقة المتبعة من طرف البنك الدولي تريد، بالعكس، أن تفضل تنمية تدمج المجالات الترابية بفضل التدخل المناسب للسياسات العمومية.

إن النمو الإقتصادي مسلسل لخلق الثروات المرتبطة بمجالات ترابية. وسوف تحدد الموارد التي تتوفر عليها الجهة وتموقعها بالنسبة لجهات أخرى الوثيرة السريعة أو الأقل سرعة للنمو. لذا، فإن أهمية المجال كعامل نمو كانت دائما موضوع نقاش.

فمن جهة، يؤيد علماء في الإقتصاد مثل فريدمان نظرية الإلتقائية : فقوى السوق عبر حركية العوامل، سوف تمكن الجهات المتأخرة في آخر المطاف من اللحاق بالجهات الأكثر تقدما. فليس إذا على السلطات العمومية أن تتدخل.

وهناك علماء اقتصاد آخرون يعتبرون بالعكس بأن مسلسل خلق الثروات تهيمن عليه آثار التراكم التي لا تؤدي إلا إلى تعميق الفوارق بين الجهات ذات النمو القوي وتلك التي تعرف تأخرا.

وهؤلاء الكتاب يبرزون بأنه، من حيث التنافسية، لن يمكن إعطاء الإنطلاقة للتنمية الجهوية أو الحفاظ عليها، دون التعبئة على الصعيد المجالي لعوامل الإنتاج سواء المادية أو البشرية أو اللامادية والتي يجب أن تعتمد على سياسات عمومية لفائدة التنمية الجهوية.

ويحرص عدد متزايد من الدول على رأي البنك الدولي فيما يخص الوقع الكامن للسياسات والاستثمارات الرامية الى تقليص الفوارق المجالية. ما هو الوقع المجالي للسياسات العمومية ؟ ما هو التنظيم المجالي الذي ينبغي إعطاءه لشبكة المصالح العمومية لمنحها أقصى الوقع على النمو وعلى تقليص الفوارق ؟

التنمية الجهوية لا يمكن أن تنطلق دون تعبئة على الصعيد المجالي لعوامل الإنتاج

وقد قرر البنك الدولي إذا الدخول في الجدل. وتقريره المقبل الذي سيصدر في أكتوبر 2008. سيكون بعنوان «الفوارق المجالية وسياسات التنمية». وسيدرس هذا التقرير الكيفية التي حددت بواسطتها العناصر الثلاثة : الكثافة، المسافة والتقسيم، نمو العالم. وبالارتكاز على تحليلات متعددة البلدان، فهذا التقرير سيدرس إلى أي حد مكنت السياسات العمومية من تقليص الفوارق بين جهات غنية وفقيرة ويحاول أن يستخلص توصيات لفائدة اصحاب القرار.

كما أعطى البنك الدولي الانطلاقة لعمل نوعي حول التنمية المجالية بمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية سيتم نشره في نهاية 2009. وانطلاقا من ملاحظة وجود ثلاثة أصناف من الفوارق : المدينة–البادية ؛ جهة غنية –جهة محرومة، مدن–أحياء دائرية (دور الصفيح)، فإن هدف هذا العمل هو :

- تحديد وقع (تحليل التكلفة/ الربح) مختلف أدوات السياسات العمومية على الفوارق المجالية ؛
- قياس كلفة فرص بدائل الإستثمار، وخاصة فيما يتعلق بالإختيارات بين القطاعات والإختيارات بين أهداف النمو والإنصاف وسيستعمل هذا العمل نماذج تحليل اختيارات تسكين المقاولات والأسر، وسوف يتعرف على الطريقة التي يمكن لهذه الاختيارات أن تؤثر عليها السياسات العمومية.

وعلى هذا الأساس، فإنه سيقيم إلى أي حد تؤثر تدخلات الدولة وبالخصوص الاستثمارات على مستوى النمو وتوزيعها المجالي وكذا تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

تنافسية وجاذبية الجهة الشرقية
محوران لإستراتيجية الوكالة

توفيق بودشيش
مدير التعاون – وكالة الجهة الشرقية

لتصحيح ضياع تنافسية الجهة الشرقية، من الضروري قبل كل شيء الرفع من جاذبيتها. ولهذه الغاية، اتبعت الوكالة استراتيجية تعتمد محورين. وهي ترمي إلى تحديد عرض مجالي واضح ومنسجم وإلى تطوير صورة إيجابية عن الجهة على الصعيدين الوطني والدولي.

في إطار مهمتها في مجال التطوير الإقتصادي والإجتماعي للجهة الشرقية للمملكة، فإن إحدى الإشكاليات المطروحة غداة إحداث الوكالة كانت تتمثل في إعادة تحليل نقط القوة ومكامن الضعف لهذا الجزء الهام من التراب الوطني، وهو تمرين ضروري للتعرف على «الميزات» و «المعوقات» الناتجة عن موقعها الجغرافي وإمكاناتها الإجتماعية والإقتصادية.

ومن بين الاستنتاجات الهامة للتشخيص الذي وضعته الوكالة، هناك ضرورة تصحيح «ضياع الجاذبية» والذي راكمته الجهة طوال عدة عقود بالمقارنة مع الجهات الأخرى للمملكة. وبالفعل، فقد كان ينبغي على الجهة أن تستعد بشكل أفضل «لشمولية الإقتصاد المتزايدة»، وللمنافسة الناتجة عن الإنفتاح التدريجي لحدود بلادنا نحو فضاءات اقتصادية أخرى.

وقد كان هذا التحسين في التنافسية الجهوية يفرض نفسه أكثر بعد أن أعطت «المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية» دفعة غير مسبوقة في تاريخ الجهة لمجهود الإستثمار. وقد كان التحدي المطروح آنذاك هو تخصيب هذا المجهود بالبحث عن «شراكات عمومية– خاصة» وإرساء «إطار ملائم للجاذبية» بالنسبة للإستثمار المباشر وغير المباشر، سيما عبر الإستثمارات الخارجية المباشرة.

وعليه، وموازاة مع تحسين عوامل التنافسية على صعيد الجهة، كان من المستعجل القيام بعمليات لتدعيم «الجاذبية» الجهوية في اتجاه المستثمرين الوطنيين والدوليين ومنشئي المقاولات.

تلك كانت المقاربة التي تبنتها وكالة الجهة الشرقية والتي أفرزت استراتيجية تدخل تنبني على التوجهات الأساسية التالية :

- دعم لتحديد عرض مجالي مبني على «الشعب الصناعية التي ينبغي تقييمها»، ودعم «أقطاب التنافسية» ؛
- تحسين صورة الجهة على الصعيدين الوطني والدولي.

صور من الفلم الإشهاري للجهة الشرقية

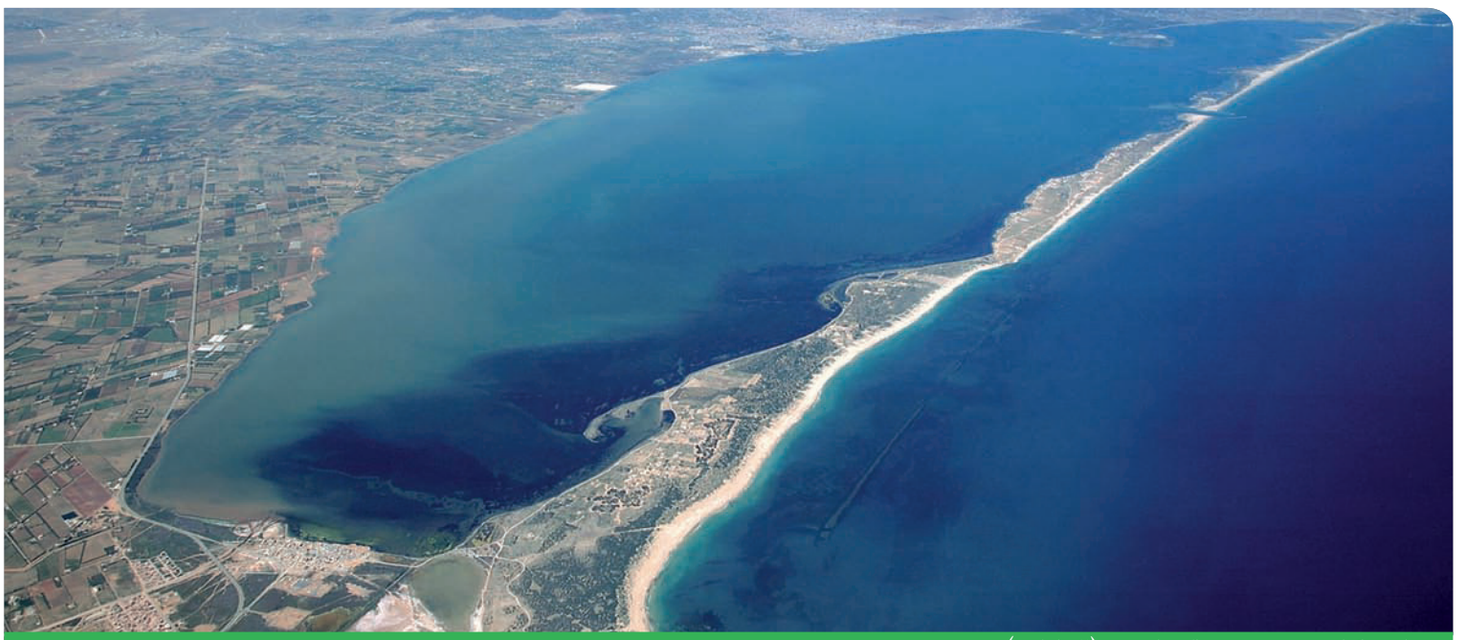

مارشيكا، مشروع تنمية حاضرة (الناظور)

1- دعم تحديد عرض مجالي

على غرار باقي المملكة، عرفت الجهة الشرقية منذ تسعينات القرن الماضي عدة مبادرات كبيرة ترمي إلى تشجيع إحداث مقاولات وتسهيل الإستثمار (إحداث المركز الجهوي للإستثمار، تعزيز الأدوار الإقتصادية لأهم الفاعلين المحليين : الجماعات المحلية، المجالس الجهوية والإقليمية، الجماعات، إلخ...). فعبر هذه المبادرات، أصبح الإقتصاد حقل تدخل ذا أولوية على الصعيد المحلي الذي كان يتوفر على الأدوات المؤسساتية لهذه الغاية، كالتي أشرنا إليها أعلاه. إلا أن عمل الفاعلين المحليين كان يصطدم غالبا بعوائق كبيرة حدت من وقع «اللامركزية الإقتصادية» وهي :

- غياب «مشروع ترابي» منسجم ومندمج ؛
- العجز في مجال التنسيق والتناغم بين الهيئات المحلية، والإقليمية والجهوية وبين الإدارات القطاعية ؛
- النقص في مجال الموارد البشرية ؛
- العجز في مجال الكفاءات على صعيد تعبئة الخبرات والتمويلات.

ومختلف أشكال النقص هاته تكون أكثر حدة بالمجالات التي تسمى بـ «الدائرية» كالجهة الشرقية، والتي كانت تعرف إضافة إلى ذلك عجوزات في بنيات النقل، خاصة على صعيد الإتصالات مع باقي المملكة.

وقد جاءت «المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية » لتغير جدريا المحيط السوسيو اقتصادي للجهة بإعطاء دينامية جديدة للإستثمار العمومي والخاص المصاحب لتعبئة قوية للفاعلين المحليين حول النظرة الملكية الجديدة (انظر في هذا الصدد العدد 1 من مجلة «Oriental.ma»).

كما ظهرت، إضافة إلى ذلك، ضرورة إعطاء الوقع الأمثل لمجهود الإستثمار العمومي بإحداث أقصى آثار الجر على الإقتصاد الجهوي.

وهذا المناخ الجديد دفع بالفاعلين إلى إنجاز عمل منهجي لتحديد فرص الإستثمار الكامنة، وبعبارة أخرى، لتحديد «عرض مجالي واضح ومنسجم».

وقد كان عمل وكالة الجهة الشرقية حاسما من هذا الجانب، سيما في إطار المبادرات التالية :

- برنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية (الذي أطلقته في البداية وكالة الشمال ثم واصلته وكالة الجهة الشرقية)، والذي مكن منذ سنة 2005 من إنجاز عملية أولى للتشخيص والتعرف على مواقع استقبال الفروع الصناعية القابلة للتنمية حسب خصوصيات وإمكانات كل مجال بالجهة.

وقد اعتمد هذا العمل بالخصوص على التحليل الجيد التي قادته إدارة إعداد التراب في إطار تهيئة التصميم الجهوي لإعداد التراب الوطني ؛

- البرنامج المشترك بين الوكالة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمسمى «تشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالجهة الشرقية للمملكة». وهذا المشروع الجاري، يرمي إلى إعداد مخطط عمل ومخطط تسويقي مجالي للتعريف بفرص الإستثمار بالجهة الشرقية على الصعيد الدولي بالإرتكاز على الخبرة والشبكة الدولية لمؤتمر الأمم للتجارة والتنمية ؛
- المشروع المشترك بين الوكالة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والرامي إلى تحديد هيكلة بعض شعب المنتوجات المحلية (تمور، مزاح، حوامض، أعشاب عطرية وطبية، لحوم حمراء، عسل، تين، منتوجات الصناعة التقليدية) والتي يزخر بها تراب الجهة.

وقد توبعت هذه العمليات، حسب موضوع كل مشروع، على أساس أشغال تشخيص تشاركي مكنت من إبراز فرص الأعمال والإستثمار التي توفرها الجهة. كما مكنت من تدقيق المعرفة بالمجال الترابي من جانب تنافسيته، خاصة، عبر تحليلات مقارنة مع جهات وبلدان مجاورة.

ومن المقرر، من جهة أخرى، بأن تتم الإستفادة من نتائج هذه المشاريع وإدماجها في إطار الإعداد الذي يوجد حاليا قيد الدرس، لاستراتيجية اقتصادية واجتماعية شاملة. وستمكن هذه الإستراتيجية خلال سنة 2008 من اقتراح «ميثاق للتنمية الجهوية» على مختلف الفاعلين على الصعيد الوطني والجهوي، يتضمن الأهداف التالية :

- تحديد مشروع مجال محين، ومنسجم ومندمج ؛
- إرساء ميكانزمات لتخطيط الأولويات الجديدة الإقتصادية والإجتماعية على المدى القصير، والمتوسط والطويل (الإستباق، التعرف، التتبع، إلخ) ؛
- سيناريوهات وكيفيات تعبئة التمويلات لتنمية الجهة.

ومجموع هاته العمليات المسيرة بواسطة طرق تشاركية، مبدعة وذات مستوى عالي من حيث الخبرة، سوف تساهم في نهاية المطاف في تحديد عرض مجالي واضح ومندمج لاجتذاب مقاولات عصرية ومنافسة بالجهة، والتي بوسعها أن تشكل قاطرة للإستثمار الوطني والدولي. إلا أنه، ولكي يتم التعرف على هذا العرض، ينبغي الشروع في عمليات معينة ترمي إلى تطوير صورة الجهة.

2- عمل الوكالة لفائدة تحسين صورة الجهة على الصعيد الوطني والدولي

إن التشخيصات والأبحاث التي أنجزت من طرف وكالة الجهة الشرقية لدى أوساط الأعمال في إطار المشاريع المشار إليها أعلاه، تتفق على توصيات حول صورة الجهة، تثير الإنشغال أكثر من الإرتياح، سواء على الصعيد الدولي أوالوطني.

وبالفعل، فإن الجهة تعكس صورة اقتصادية تهيمن عليها الجوانب السلبية (المنافسة غير الشريفة الناتجة عن التهريب، بعد مراكز القرار مما يتسبب في تكلفة مرتفعة للنقل، الخ) أكثر من الميزات التي بالإمكان أن تقدمها للمستثمرين. وهذه الصورة السلبية تشكل عائقا هاما أمام جاذبية الجهة لدى المستثمرين. في حين أن الجاذبية عامل هام لتنميتها الإجتماعية الإقتصادية، سيما في مناخ تعرف فيه بلادنا بفضل الإصلاحات الإقتصادية والإجتماعية التي تم القيام بها، وتظافر مجهودات هائلة حول «الصورة»، نموا متواصلا لحجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الذي انتقل، مثلا، من معدل 500 مليون أورو في تسعينات القرن الماضي إلى أزيد من 2 مليار أورو حاليا (مديرية الإستثمارات). لذا، فالوكالة وعيا منها بالرهان المرتبط بتحسين الصورة لتعزيز الجاذبية الجهوية، وضعت آليات تمزج عدة مستويات من التدخل :

- تحديد استراتيجية للتواصل مبنية على أدوات جديدة للتسويق المجالي (الهوية المرئية، التواصل المؤسساتي، تواصل المشاريع، تواصل النتائج، إلخ) ؛
- ترويج الميزات الإقتصادية للجهة في المنتديات الوطنية والدولية ؛
- إدراج الجهة في شبكات التعاون الدولي للمساهمة في تعريف أفضل بالجهة على الصعيد الدولي.

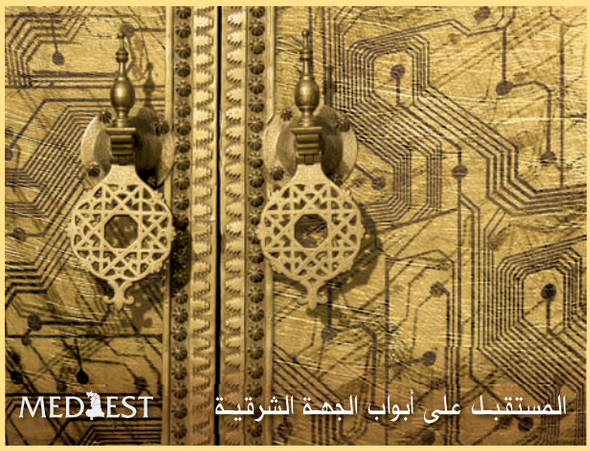

النهوض بالبرنامج الصناعي للجهة الشرقية

ماذا يصلح أن تكون ذا تنافسية إن كان لا أحد يعلم ذلك ؟ لذا فلنتواصل !

mpcom

إن الجهة تفتقر للشهرة بالخارج، حيث لا تختلف صورتها عموما عن صورة المملكة، الإيجابية لحسن الحظ. أما داخل المغرب، فإن هذه الصورة تتخللها عناصر سلبية ينبغي مواجهتها مع الواقع الجديد والإمكانات الحقيقية لتغيير التصور.

إن رهان الشهرة والصورة عالميا سيكون مكلفا، وهو يمر بشكل أولوي عبر استعمال أمثل لكن مصمم لوسائط مستهدفة وعبر أحداث ومناسبات ينتج عن الوجود النشيط بها ربط اتصالات ضمن شعور بالقرب إيجابي جدا وعبر عمليات إرادية للتسويق المباشر على أهداف منتقاة بشكل دقيق.

وقد انطلق هذا المشروع سنة 2007 عبر بلاغات انطلاق وإنشاء وكالة الجهة الشرقية على مجموعة من الأهداف مرتبطة بفرص الرزنامة (سيما أحداث ومناسبات منتقاة). وسيتم تعزيزه أكثر خلال 2008 في مجال تشجيع عروض الإستقبال لفائدة المستثمرين : في هذه الحالة، المواكبة التواصلية لبيع المواقع الناتجة عن البرنامج الصناعي MED EST. وسوف تدبر الوكالة هذا بالموازاة مع تعزيز تموقعها الذاتي وتوصيل صورة ترفع الجاذبية الجهوية. وبالطبع، فالتنافسية بجميع أشكالها هي شق حاسم.

وعلى الصعيد الوطني، عوض تواصل الإنطلاقة بتواصل الإنشاء مع تقييم الميزات التنافسية المجهولة كثيرا للجهة في مختلف الميادين، سيما ثمرات الإنجازات حديثة العهد التي تحققت عقب المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية. ويهم تشجيع عرض MED EST أيضا المستثمرين المغاربة لأن حساسيتهم فيما يخص التنافسية الجهوية هي بنفس حجم مثيلاتها لدى نظرائهم الأجانب. وسيتابع إذا سنة 2008 إبراز عناصر الجاذبية : التنافسية المتزايدة بشكل كبير وهي موضوع جل العمليات المبرمجة، بل أيضا الصورة الجهوية التي أنجزت بشأنها عمليتان للتواصل (مهرجانات الجهة الشرقية من نهاية يونيو إلى نصف غشت 2007، ووصلة تلفزية حول الصورة عرضت في نهاية دجنبر). وسيستمر تواصل الصورة بتكامل مع تواصل الإقامة التي تبرز بشكل قوي الميزات التنافسية حول مفهوم شامل يمكن تلخيصه بشكل بسيط هكذا : تحلو الحياة والعمل بالجهة الشرقية.

بـارومـتـر الـمـغـرب
الجـهـة الـشـرقـيـة فـي صـعـود

هشام الديوري
Ernst & Young

في محيط أصبحت فيه الأسواق والمجالات الترابية مسألة حاسمة، فإن رهان جاذبية الجهات بالنسبة للمستثمرين أصبح أساسيا. ويشير مقياس ارنست ويونغ في هذا المجال إلى نمو مكانة المنطقة الشرقية بفضل الإمكانات الجديدة للتنمية في قطاعات رئيسية.

إن قياس «جاذبية المغرب» الذي يقوم به سنويا مكتب إرنست ويونغ لحساب السلطات العمومية المغربية غني بالدروس ويدل بوضوح على تعزيز تدريجي لموقع «المغرب» في الحوض المتوسطي. ومن بين الآراء المرتبطة يبرز رهان جاذبية الجهات في محيط أصبح فيه القرب بين «الأسواق» و«المجالات الترابية» حاسما.
وفي هذا المحيط، فإن تقييم الخاصيات الجهوية والتنمية المتناغمة للمجالات الترابية تشكل دون شك عوامل نجاح.

1- دروس المقياس السنوي إرنست ويونغ

على أساس تشكيلة تضم 204 مقرر دولي (أروبيين، شمال أمريكيين، مغاربيين، ومنحدرين من دول الخليج) متدخلين في مجالات نشاط أساسية : الصناعة، الخدمات، السياحة... فإن أهم دروس البحوث الميدانية تتلخص فيما يلي :

- نقل تدريجي لصورة «كلفة منخفضة» نحو صورة أكثر نوعية تتموقع في أنشطة ذات قيمة مضافة مرتفعة تتطلب مستوى كفاءة مرتفع وبنيات تحتية جيدة.
- تصور ينبغي تحسينه لدى المستثمرين الذين لم يستقروا بعد بالمغرب : فعلى سبيل المثال، 40% فقط من المستثمرين الذين ليس لهم تجربة بالمغرب تعتبر جودة اليد العاملة مناسبة، مقابل71% من المقاولات القائمة بالمغرب.
- التأكيد على الخصوصيات الجهوية وخاصة تحسين صورة الجهة الشرقية التي تقر بكونها سادس جهة صاعدة واستفادتها من أثر التسويق الترابي الذي يتم القيام به منذ 2003، وكذا آثار المشاريع الكبيرة التي يجري إنجازها (المحطة السياحية الجديدة للسعيدية، تأهيل البنيات التحتية،...).

2- الرافعات الإستراتيجية للجاذبية للجهة الشرقية

بتوفرها على استراتيجية للتنمية معقلنة يجري إعمالها، فإن الجهة تتميز اليوم بـ :

- صعود القطاعات والأنشطة التي تتناسب مع مؤهلات الجهة ؛
- بروز مناطق استقبال موضوعاتية (صناعة فلاحية، خدمات عن بعد، لوجستيكا، سياحة،...) وقدوم مهيئين/منمين من الصف الأول ؛
- مرافقة السلطات العمومية في تنمية البنيات التحتية وحاجيات التأهيل.

نسبة الإشارة

الجهات	نسبة الإشارة	تطور 2007-2006
الدار البيضاء	71%	+8
طنجة	56%	+10
مراكش	17%	-8
الرباط	15%	-9
أكادير	11%	+2
وجدة، الناظور، مكناس، فاس، العيون، تطوان	2 إلى 5%	-5 إلى +1

واعتبارا لمؤهلات المنطقة الشرقية، فإن الشعب التالية تمثل رهانات وفرصا هامة بالنسبة للفاعلين الإقتصاديين :

الفلاحة والصناعة الفلاحية

تشكل الجهة الشرقية إحدى الجهات الأكثر حيوية بفضل الحوض الفلاحي لملوية الذي تعدت شهرته النطاق الوطني.
كما أن الصناعات الفلاحية تعتبر قطاعا رائدا برقم معاملات يصل الى 1,5 مليار درهم و30% من عدد الشغيلة الصناعية، وهي تمثل إذا القطاع الصناعي الثاني بالجهة بعد مواد البناء. وتتوفر على مؤهلات هامة للتنمية اعتبارا لقرب أحواض الإنتاج والسوق الأوروبية (خاصة قطاع الأغنام، والزيوت، والحوامض...)

السياحة والصناعة التقليدية

أكثر من نصف المستثمرين الذين تم استجوابهم خلال دراسة «مقياس جاذبية 2006»، يؤكدون جاذبية القطاع السياحي بالنسبة للسنوات الثلاث القادمة. فالقطاع السياحي بالجهة الشرقية يمثل رافعة هامة تشمل فرص إحداث تنمية أنشطة صناعية وخدمات مرافقة. كما أن نمو أنشطة الصناعة التقليدية مرتبطة بقوة مع نمو السياحة بالجهة. لذا، فإن مشروع المحطة السياحية الجديدة للسعيدية يشكل قاطرة (حوالي 48.000 سرير قيد الإعداد للتسويق) ومكن من إعطاء الإنطلاقة لديناميكية واسعة بمجموعة من المشاريع الجارية.

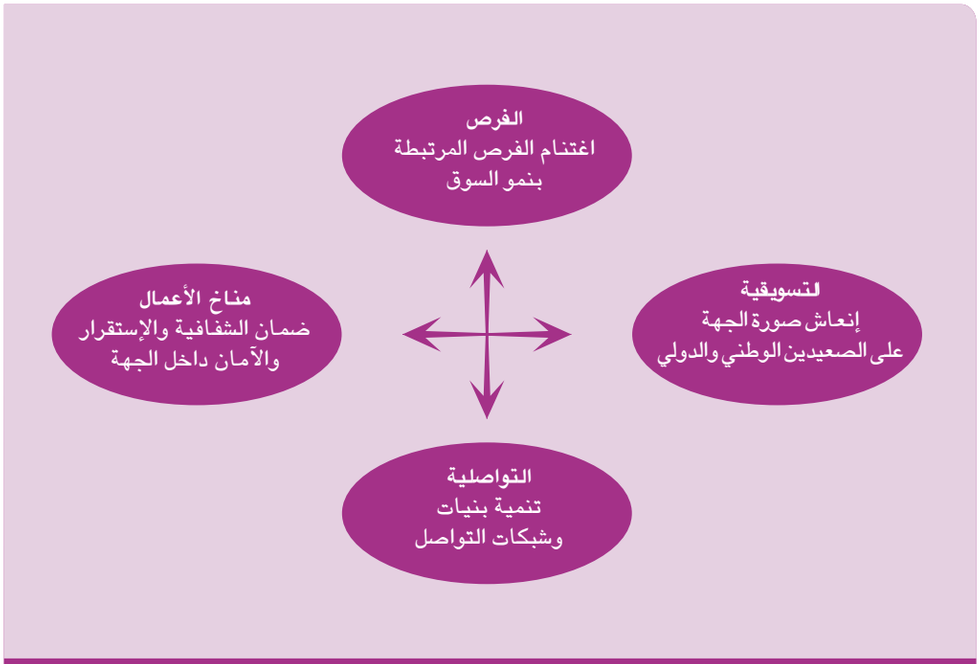

العوامل الضرورية لبروز الجهة

اللوجيستيكا

حسب مقياس إرنست ويونغ 2007، فإن المغرب وبخصوص الجهة الشمالية الواقعة على البحر الأبيض المتوسط، تحتل الصف الثاني بالنسبة للتصريحات حول الشعب اللوجستيكية (بعد فرنسا وأمام إسبانيا وبولونيا). وتتوفر الجهة على مؤهلات تنموية هامة في هذا المجال نظرا لوجود ميناء الناظور (الصف السابع وطنيا بالنسبة لرواج البضائع والثاني بالنسبة لرواج المسافرين)، اعتبارا لقرب شبه الجزيرة الإيبيرية، والذي يمكن من تزويد الأسواق الأوروبية (200 كيلومتر) وبفضل وجود مطارين دوليين يمكنان من التبادل السريع للسلع بواسطة الطائرات التجارية. وسوف تتحسن جاذبية الجهة أكثر في هذا القطاع عندما يتم تشغيل الطريق السيار الدار البيضاء–وجدة وخط السكك الحديدية تاوريرت–الناظور، مؤمنا بذلك عرضا بمختلف الوسائل.

الخدمات

إن حوض العمل الذي تشكله الجهة الشرقية، والتمكن من اللغات الأجنبية وقرب جامعة وجدة هي من ضمن مؤهلات الجهة في مجال أنشطة الخدمات. وبالفعل، فإن هذه المعايير تعتبر حاسمة بالنسبة للمستثمرين في مثل هذه الأنشطة. وسوف يتم تعزيز هذا التموقع بتوفير عرض عقاري ثلاثي ذي جودة (مقرر في مشروع MED EST).

رهان جاذبية الجهات يبرز في محيط أصبح فيه القرب بين «الأسواق» و «المجالات» حاسما

وفي الخلاصة، يتضح أن مجهود التسويق المجالي، الذي ينهجه الفاعلون الجهويون والوضوح الذي منحته المشاريع الكبرى الجارية وتأهيل البنيات والتجهيزات، تضع الجهة الشرقية في فئة الجهات «الناشئة» التي تتوفر على مؤهلات وإمكانات هائلة والذي يتطلب :

- تدعيما لتموقعها عبر مجهود متواصل في مجال الترويج والتسويق (خلق علامات وسمات جهوية، التعريف بالتجارب الناجحة...)؛
- جلب فاعلين ذوي سمعة بخلق فرص للإستثمار بشروط تحفيزية ؛
- تحسين المناخ العام للأعمال (ترتيب وتبسيط المساطر الإدارية...) ؛
- تحسين التواصلية (الربط الجوي، الطرق...).

وبخصوص العرض المجالي، توجد عدة مواقع قيد التسويق وتهدف على المدى القريب إلى تقييم قرابة 200 هكتار تحترم المقاييس الدولية في إطار برنامج MED EST. ويشمل هذا الأخير إلتزامات هامة من طرف السلطات العمومية على شكل تكوينات وتأهيلات للإستجابة لانتظارات المستعملين النهائيين، وكذا برنامجا واسعا استكمل تقريبا في مجال تنمية هيكل البنيات التحتية للسير (الطرق، السكك الحديدية، المطار، الميناء).

وإن تفعيل هذه الرافعات التي تم إعطاء الإنطلاقة لجلها، ستمكن الجهة من تنمية وتعزيز جاذبيتها بالمقارنة مع الجهات الأكثر نضجا بحوض الأبيض المتوسط.

تجاوز العوائق أمام الإستثمار بالجهات

نزار بركة
وزير الشؤون الإقتصادية والعامة

ما هي المحاور الأساسية للسياسة الحكومية في مجال تمويل وتنمية الجهات ؟
في هذا الإستجواب يتحدث السيد نزار بركة، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الإقتصادية والعامة، عن الإختيارات وأشكال التدخل ذات الأسبقية التي تم وضعها في هذا المجال.

ما هي العمليات والتدابير التي تعتزم الحكومة القيام بها لتطوير الجهوية، سيما على الصعيد الإقتصادي ؟

كما تعلمون، دخلت البلاد باكرا وبنجاح في ورش كبير من الإصلاحات ترمي إلى إزاحة العوائق الموضوعية التي تعيق الممارسة السليمة للأعمال عبر تكييف ترسانتها المؤسساتية والقانونية والإقتصادية مع متطلبات عالم الأعمال.
ومع ذلك، وإذا كانت الإصلاحات قد مكنت من بلوغ نتائج مشجعة، فعلينا أن نعترف بأن فوائدها لم تتوزع بشكل منصف على مجموع جهات المملكة. وقد نتج عن هذه الوضعية زيادة في مظاهر الإقصاء الإجتماعي وعدم التوازن بين الجهات، وهو ما لا يخدم نمو وتنمية بعض الجهات.
لذا، أصبح لزاما تعزيز جاذبية هذه الجهات بمصاحبتها في جهودها لإزاحة العوائق التي تقف أمام تحسين المناخ العام للأعمال من أجل خلق الشروط الملائمة لإحداث التنمية المستدامة.
وفي هذا الإتجاه، فإن تصريح السياسة العامة يرتكز على إرادة هذه الحكومة في وضع سياسة تعاقدية بين الدولة والجهة لتجعل من هذه الأخيرة أداة فعالة لتمويل وإعمال المشاريع المندمجة للتهيئة وللتنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة.
وعلى الصعيد القطاعي، فإن الحكومة ستسهر على إرساء جيل جديد من العقد برامج القطاعية المندمجة تخصص للقطاعات الواعدة المحدثة للشغل والتي تحترم الخصوصيات الإقتصادية لكل جهة.
نفس الشيء بالنسبة للعالم القروي، حيث يتم تقديم البرامج المزمع إنجازها حسب مقاربة جهوية في إطار عقد بين الدولة والجماعات المحلية بتعاون مع الساكنة المستهدفة.
واعتبارا لكون الإقتصاد الإجتماعي يشكل مكمنا لمناصب الشغل، فإن الحكومة ستسهر في أفق 2010، على تغطية كل الجهات بتصاميم جهوية لتنمية الإقتصاد الإجتماعي، والتي سوف تشكل العقد برامج بالنسبة لها وسيلة للتنفيذ. والهدف المتوخى هو إنعاش الأنشطة المدرة للدخل عبر استغلال المؤهلات الإقتصادية، والبشرية والطبيعية التي تميز كل جهة.

الأنشطة المدرة للدخل هي في صميم انشغالات الحكومة

ولهذه الغاية، تنبغي الإشارة إلى أن الأشغال المتعلقة بإعداد تصاميم للتنمية الجهوية للإقتصاد الإجتماعي لجهات الغرب–شراردة–بني حصين وفاس–بولمان وتادلة–أزيلال ستنطلق عما قريب، وذلك بعد اتفاقيات الشراكة التي وقعت مع هذه الجهات. وقد برمجت تصاميم الجهة الشرقية ودكالة–عبدة خلال سنة 2008.

غير أنه، ومن أجل تأمين أفضل الحظوظ لنجاح هذه المبادرة، فإن سياسة التعاقد هذه سيرافقها تسريع في مسلسل اللامركزية بتوسيع صلاحيات الجماعات المحلية واللاتمركز بنقل الإختصاصات الملائمة والوسائل الضرورية للإدارة الترابية.

وهكذا، فإن إقامة إدارة قرب، بتعزيز اختصاصات الإدارة المحلية لتصبح المخاطب المؤهل لدعم جهود المنتخبين والفاعلين الإقتصاديين المحليين وتفعيل الميكانزمات التعاقدية والتشاركية بين الجماعات المحلية، والدولة والقطاع الخاص ستشكل من الآن فصاعدا أدوات أساسية لتصور وتنفيذ هذه السياسة التنموية الجهوية المندمجة.

ما هي الآثار المنتظرة من الجهوية لتشجيع الإستثمار العمومي والخاص على الصعيد المحلي؟

على هذه الإستراتيجية أن تسهل وضع الشروط الملائمة للتنمية بإزاحة العوائق الجهوية للإستثمار وبروز أقطاب جهوية يكون لها دور قاطرة بالنسبة لتنمية جهتها. وفي النهاية، فإن هذه السياسة ستمنح للإقتصاد الوطني نموا مجاليا أكثر تناسقا وأكثر توازنا وسوف تمكن كل الجهات من الإستفادة من النمو بشكل أكثر إنصافا. وأخيرا، فإن السياسة التي تهم مجموع الشركاء الإقتصاديين والإجتماعيين المحليين في مسلسل التنمية الجهوية، لا بد وأن تثير تكاملات ما بين الجهات وداخلها وأن تعزز تنافسية الجهات وجاذبيتها.

ما هي التعبئة المرغوب فيها على الصعيد الجهوي، والإقليمي والجماعي للإسهام في «تحسين مناخ الأعمال وتنافسية وجاذبية الجهات» ؟

لا يمكن تصور استراتيجية ناجحة للتنمية الجهوية المندمجة دون انخراط وتعبئة كل الفاعلين الجهويين ودون الإنخراط القوي لكل كفاءات الجهة لكي يتم توحيد جهودهم مع العمل الأساسي الذي تقوم به وكالات التنمية (للشمال والجنوب والجهة الشرقية) والذي يهدف إلى تشجيع بروز أقطاب تنموية مستدامة عبر إقامة بنيات ضرورية تمكن من التقييم العقلاني للإمكانات التي توفرها المناطق المعنية.

لذا، فمن الأساسي أن تعمل كل القوى الحية التي تتوفر عليها الجهة (سلط محلية، إقليمية وجهوية، جامعيين، جمعيات مهنية، غرف تجارة وصناعة وخدمات، مجتمع مدني، وكالات تنمية، مراكز جهوية للإستثمار، إلخ) مجتمعة في إعداد استراتيجية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية لجهتها، وكذا أثناء نقلها إلى واقع ملموس. وسيمكن هذا التشاور الجهة من الإستفادة من كل فرص التكامل المحلية من أجل تحسين مستمر لمناخ الأعمال، مما سيسمح لا ريب في الرفع من تنافسيتها، والزيادة في جاذبيتها ومن جلب الإستثمار الخاص والعمومي الوطني والدولي.

إرادة سياسية للتنمية المجالية أكثر انسجاما

أكثر جاذبية، أكثر تنافسية مع قرب أكبر

مصطفى بوجراد
خبير في التنمية الجماعية التشاركية

حتى نهاية القرن الماضي، اعتاد مسؤولونا أن يخططوا عملياتهم التنموية في مجال ترابي بشكل أحادي دون إشراك الفاعلين المحليين في أية مرحلة من تدخلاتهم. أما الآن فقد أصبحت التنمية المحلية والقرب في قلب الحدث. وقد أظهرت المقاربة الأمنية محدوديتها. واتضح، ولو بشكل متأخر، بأن التنمية المحلية بالقرب أنجع لإرساء السلم بأمة ما.

القرب لا يعني الإصغاء لإمتصاص غضب المقصيين والمهمشين، بل يهدف إلى إرساء أسس لديمقراطية للتنمية المحلية، وعليها أن تكون مرادفة لتقييم كل المكونات الترابية، البشرية، والطبيعية، والثقافية، إلخ.

إن تموقع مجال ترابي في محيطه لا يمكن أن يتم دون معرفة واعتراف بنقط ضعفه، وبكفائاته وبإمكاناته. لذا، من الضروري دراسة هذا التراب عن قرب وبأصحابه. وهو ينبني حول انخراط السكان، والمقاولين، والعاملين والمواطنين. وهو معبأ للموارد. ويتطلب لكي ينجح إرادة وتصرفا للتغيير. ويوجه الى «معرفة مشتركة للبناء»، حيث المنطق القطاعي ينمحي أمام تمازجات. وهو يعبرعن نفسه ضمن أشكال جديدة للتضامنات.

ومعرفة هذا المجال ينبغي أن تتم طبعا عبر مقاربات القرب. وبالفعل، فقد انطلق المغرب، في البداية، بدعم من مؤسسات دولية ثم بدعم من مؤسسات عمومية (وكالات تنمية، وزارات، إلخ) في تجربة لتنمية القرب لا سابقة لها.

وقد جاءت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لتدعيم وإعطاء طابع رسمي لهذه المقاربات. وهي تمثل خريطة طريق من أجل تنمية ديمقراطية محلية. ومن الأكيد أن الطريق ما زال طويلا لاستيعاب مبادئ هذه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لكن الجميع معبأ لإخراجها إلى حيز الوجود.

مقاربة متشاركة

وقد ركز الخطاب الملكي على القرب وعلى المفاهيم المتصلة به كالمشاركة و الكرامة الإنسانية :

«.....كما تدلنا تلك التجارب على محدودية جدوى المقاربات التنموية غير المندمجة، ذات الطابع القطاعي الإنفرادي، المنعزل عن باقي القطاعات الأخرى. فضلا عما تؤدي إليه من الإختلالات الناجمة عن تعدد الفاعلين، وتشتيت الجهود وتبذير الموارد.

إنها تجارب تؤكد، على العكس من ذلك، مدى نجاعة الأساليب التي تستهدف التحديد الدقيق للمناطق والفئات الأكثر خصاصة، وأهمية مساهمة السكان، ونجاعة المقاربات التعاقدية والتشاركية، ودينامية النسيج الجمعوي المحلي.....» .

وهكذا، أعطيت الإنطلاقة لمجموعة من التشخيصات التشاركية الترابية من طرف الفاعلين عن قرب. وهذه التشخيصات ترمي إلى جانب دينامية المجال، معرفته وتقييمه.

وحينما تتم معرفة وفهم هذا المجال الترابي، فإن التقييم التشاركي لكفاءاته ومؤهلاته سوف يمنحه هوية. وتتم تنافسية وتسويق المجال بشكل جيد بعد تخطيط تشاركي ينخرط فيه كل الفاعلين المحليين.

وإن إحداث وكالة الجهة الشرقية يجسد المثال الكامل لدعم المملكة لتنمية القرب. فباعتبارها بنية قرب وعبر أنشطتها (التأهيل الحضري، برامج مدرة للدخل، التنمية الصناعية بالجهة الشرقية، شراكات وطنية ودولية...) فإن الوكالة بصدد إنعاش الجهة الشرقية في محيطها الوطني والمغاربي والمتوسطي.

لكن كل هذا لا يمكن أن يصل إلى نتيجة دون إرساء لامركزية ولاتمركز فعليين. وهما شرطان لا مناص منهما لتنمية هذا المجال داخليا وخارجيا. وإن قرب الخدمات وتجاوب المتدخلين يمكنان من إنماءه وبالتالي تعزيز جاذبيته وتنافسيته.

وختاما، فإن كل مجال ترابي له جاذبية وتنافسية لأن له مبرر للوجود. فيكفي الإقتراب منه لمعرفته والإعتراف به.

مناخ العمل
الإرتباط يخلق الأجواء الملائمة

لارا كولدمارك
مديرة الوكالة الأمريكية للتعاون الدولي لتحسين مناخ الأعمال بالمغرب

مديرة الوكالة الأمريكية للتعاون الدولي لـ «تحسين مناخ الأعمال بالمغرب»، لارا كولدمارك، تعتبر ذي أسبقية توسيع وتكثيف استعمال التكنولوجيات الجديدة للتواصل لتجاوز عزلة الجهة وتسهيل الولوج إلى المعلومة والإتصال للمستثمرين الكامنين.

لارا كولدمارك، ما هو مضمون البرنامج الذي تسيرونه ؟

البرنامج الذي أسيره، برنامج للوكالة الأمريكية للتعاون الدولي يسمى «تحسين مناخ الأعمال بالمغرب»، وهو يساهم في تحديث الإقتصاد المغربي : كيف ؟ بتسهيل التفاعل بين المقاولة والإدارة عن طريق تسهيل المساطر الإدارية، وتعزيز منظومة قانون الأعمال، وتحسين الشفافية التنظيمية، وتوسيع الأسواق المالية. فبدون هذه التأهيلات، يصعب على المستثمرين إقامة مشاريعهم بالمغرب وخلق مناصب شغل قارة.

قمتم بأبحاث بسبع جهات بالمملكة، ومنها الجهة الشرقية. ماهي نتائج هذه الأبحاث ؟

اسمحوا لي في البداية أن أقول كلمة عن الطريقة التي اختار البرنامج اعتمادها : فعبر ثلاثة أبحاث تمكنا من الحصول على ثلاثة تصورات متكاملة حول المناخ الجهوي للأعمال : بحث لتقييم كلفة وآجال بعض المساطر الإدارية، وبحث لدراسة عوامل التنافسية وبحث ثالث يرتكز على الملاحظات في الميدان اعتبارا الاستراتيجيات التنمية الجهوية.

وقد مكنت هذه الأبحاث من التأكيد على أهمية الإطار التنظيمي، وتتلخص أهم التحديات حسب نتائج أبحاثنا الميدانية في العزلة الجغرافية وضعف البنيات التحتية التي تمكن من ربط الجهة الشرقية بالمراكز الإقتصادية للمملكة، وبعض الفارق بين التعليم (سيما الأكاديمي)، من جهة، وحاجيات القطاع الخاص من جهة أخرى، والأنظمة المرتبطة بالبناء، وصعوبة الولوج إلى العقار، ونفاذ المواد الطبيعية الذي يصاحب نقصا في سلوك مستدام في السياحة والفلاحة، إلخ، وصعوبة استخلاص الدين، وأخيرا، وجود تهريب يخلق اختلالات بالإقتصاد المحلي.

فرص جديدة بفضل تكنولوجيات الإتصال

مطلب أولي : محاربة استنفاد الموارد البشرية (صورة لجنوب الجهة الشرقية)

إلا أن هذه التحديات إذا تمت مواجهتها في إطار استراتيجية جهوية بواسطة تدابير مناسبة للمناخ المحلي وموجهة نحو قطاعات رئيسية، يمكن أن تتحول إلى فرص حقيقية.

بشكل ملموس، كيف يتجسد ذلك بالنسبة لكم ؟

بتنفيذ عمليات رائدة بتنسيق مع الشركاء المحليين، والوالي، ووكالة الجهة الشرقية والمركز الجهوي للإستثمار. وعلى سبيل المثال، وانطلاقا من الإكراه المتعلق بالعزلة الجغرافية الذي ينظر اليها بالجهة كمكبح للتنمية، فقد هيئنا استراتيجية تواصلية ترمي إلى جعل الجهة الشرقية، الجهة الأكثر ارتباطا بالمغرب.

في سياق الإستراتيجية الحالية لوكالة إنعاش وتنمية الجهة الشرقية، فإن الفكرة هي توسيع وتكثيف استخدام تكنولوجيات الإعلام بالجهة. لذا، فإن برنامج تحسين مناخ الأعمال للوكالة الأمريكية للتعاون الدولي يشارك مع وكالة الجهة الشرقية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في إفعال بوابة «e-regulations».

وستمكن هذه البوابة المستثمر أو الفاعل الإقتصادي من الولوج السهل لكل معلومة تتعلق بالمساطر الإدارية التي تمارس بالجهة في ميدان الإستثمار. ومثال آخر، هو إعمال مطبق إعلاميائي (e-invest) مقتسم ما بين مختلف الإدارات الجهوية الذي سيسمح من تسريع معالجة ملفات الإستثمار بتقسيم في حينه لعناصر الملف بترتيب معلوماتي.

وقد تنتج مبادرات أخرى عن توفير أدوات تكنولوجية جديدة :

- تنمية وسيلة تمكن من الولوج في حينه إلى معلومات تتعلق بالعقار المتوفر لاستقبال مشاريع استثمار ؛
- إنشاء «أبدال عمومية» تمكن الساكنة التي ليس بوسعها الولوج إلى التكنولوجيات الجديدة من الإستفادة من خدمات عمومية أو الإستفادة المشتركة من الشريط المار للأنترنيت على الصعيد الجهوي، إلخ.

كيف يمكن أن يؤثر ذلك على النمو ؟

بالنسبة للتنمية الإقتصادية، فإن الولوج إلى شبكات الإتصال أصبح لا يقل استراتيجية عن الولوج إلى الطاقة أو إلى الماء. فجعل الولوج إلى الصبيب المرتفع أمرا عاديا بالنسبة لكل المقاولات وتوفير سيولة أحسن لمعالجة المساطر الإدارية تساهم في تنافسية المقاولة.

ومن جهة أخرى، وبالنسبة لتموقع الجهة، فإن الجهة الشرقية تطمح بأن تصبح ملتقى طرق طبيعي للمغرب العربي الكبير. فماذا عسى أن يكون ملتقى طرق بدون طرق مواصلات لبلوغه ؟

إنها نافذة فرص أن تتم الإستفادة بشكل تام من الإمكانيات التي توفرها الأدوات العصرية، خاصة في الوقت الذي يطمح المغرب فيه أن يتموقع عل الصعيد العالمي كمستقبل للخدمات عن بعد في مجال التكنولوجيات الجديدة.

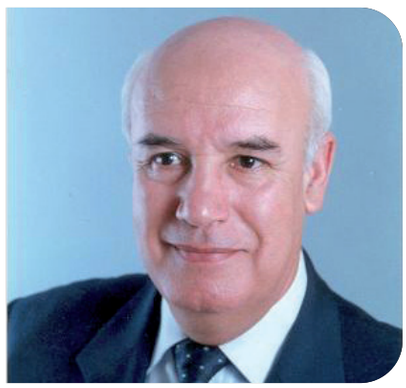

التدخل من أجل رفع الجاذبية المحلية

إدريس حوات
رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لوجدة

بالدفعة التي أعطيت لتنمية الجهة الشرقية، فإن غرفة التجارة والصناعة والخدمات لوجدة تطمح في أن تلعب دورا أكثر حيوية لتنشيط الإقتصاد الجهوي وحث الإستثمار والمقاولة. ومن خلال هذا المنظور، فإنها تنفذ مجموعة من المشاريع ومن التدابير المصاحبة.

ظلت المنطقة الشرقية منسية لمدة طويلة حيث كانت تعيش آثار سياسة كانت ترغب بأن تمحور الجهة الشرقية تنميتها على موقعها كمنطقة حدودية. وحرصا منها على المستقبل الإقتصادي للجهة، فقد دقت الغرفة ناقوس الخطر. ففي سنة 2000، وعبر الكتاب الأبيض «أي استراتيجية تنموية للجهة الشرقية» قدمت الغرفة مجموعة من الإقتراحات تشكل خريطة الطريق بالنسبة للجهة الشرقية. وقبل ذلك، وضعت غرفة التجارة والصناعة والخدمات لوجدة تشخيصها حول القطاعات الإنتاجية على صعيد دائرتها بحثا عن الوسائل لإخراج الجهة من عزلتها وإدماجها في النسيج الإقتصادي الوطني.

وفي سنة 2002، دقت الغرفة ناقوس الخطر مرة أخرى لإشعار المسؤولين حول الوضعية الإقتصادية للجهة الشرقية التابعة بشكل قوي للقطاع غير المنظم وحتى للتهريب. وقد تمت منذ ذلك الحين الإستجابة لمجموعة من المطالب وأخرى في الطريق بفضل الخطاب الملكي التاريخي لـ 18 مارس 2003 الذي عبر عن الإهتمام الكبير الذي يوليه صاحب الجلالة للجهة الشرقية والذي تجسد بانطلاق مشاريع كبرى. واليوم، فإن الجهة تتحمل مسؤولياتها بنفسها بفضل الجهود المشتركة سواء للمنتخبين أو للتقنوقراطيين. وقد شهدت النور بعض المؤسسات لجعل الجهة أكثر جاذبية، سيما المركز الجهوي للإستثمار، ووكالة الجهة الشرقية، والتي يرأسها السيد محمد المباركي، والذي يتمثل طموحه الواقعي في تسريع تنمية الجهة وتقييم مؤهلاتها الطبيعية، والإقتصادية والإجتماعية. أما السيد محمد إبراهيمي، والي الجهة، فقد قام بالشيء الكثير لفائدة هذه الجهة بفضل إراديته الإستثنائية. وقد قام في فترة قصيرة بإعطاء دفعة لتنفيذ مشاريع كبيرة ولتوفيرالوسائل اللازمة.

تنشيط الإقتصاد المحلي

وتبقى أسبقية الأسبقيات هي فك العزلة عن الجهة. لذا، فإن إنجاز مشاريع للبنية التحتية تعتبر أمرا حيويا. ويتعلق الأمر بمحاور النقل الطرقي (الطريق السيار وجدة–فاس) والجوي (الذي يسمح بفتح خطوط جديدة مع الجزائر، وجدة–وهران مثلا ومضاعفة عدد الرحلات مع الدول العربية، انطلاقا من مطار وجدة–أنجاد) وسككي (تثنية وكهربة السكة الحديدية) أو البحرية (ميناء بني أنصار). وهناك أيضا المشاريع المتعلقة بالإتصالات، وبالماء والكهرباء.
ومع ذلك، ينبغي تحسين مناخ الإستثمار (حل المشاكل العقارية، إقامة مناطق للأنشطة الإقتصادية، تيسير المساطر الإدارية).
يتعلق الأمر بمنح المستثمر، وبالخصوص الأجنبي جودة الحياة التي يحتاجها. وهو عامل يمكن أن يجعل جهتنا أكثر جاذبية.

وإن العناية التي توليها السلطات العمومية للجهة أمر هام. وقد شكلت الزيارات المتعددة لصاحب الجلالة محمد السادس والخطاب الملكي التاريخي لـ 18 مارس 2003 مصدر التغييرات الكبيرة ولإنطلاق الأوراش الكبرى لهذه الجهة.

وغرفة التجارة والصناعة والخدمات لوجدة بوصفها مؤسسة عمومية تمثل مصالح الفاعلين الإقتصاديين على صعيد دائرتها تضاعف جهودها لتنشيط الإقتصاد المحلي ولإضفاء جاذبية أكبر على محيطها، وذلك بـ :

- التحسيس لضرورة المقاولة لضمان تجديد النسيج الإقتصادي المحلي ؛
- تعزيز مساعدة المقاول بتتبعه خطوة خطوة ابتداء من خلق ثم مرافقة مقاولته الشابة ؛

• دعم المقاولات العاملة ؛
• الدفاع عن مصالح التاجر دون المساس بالمستهلك ولا بالمنتج ؛
• تثمين علاقات الشركات مع هيئات وطنية ودولية لبيع الجهة الشرقية للمستثمرين الوطنيين والأجانب ؛
• تشجيع تحسين إطار حياة المواطن بدعم إقامة الأسواق الكبرى على الصعيد الجهوي (مرجان، أسواق السلام، أسيما، وغيرها.) ومن شأن وجود هذه الأسواق أن تتصدى للتهريب على الصعيد الجهوي ؛
• العمل على تحويل شبكات التجارة المحظورة (قامت الغرفة سنة 2004 بدراسة حول التهريب وآثاره على اقتصاد الجهة الشرقية وقدمت توصيات) ؛
• تشجيع تحديث النسيج الإقتصادي في إطار مخطط رواج 2020 ؛
• تسهيل تحسين المناخ الإقتصادي والإجتماعي للفاعلين (التأمين الصحي الإجباري لفائدة التجار والصناع التقليديين، تحسين قطاع النقل : أنجزت دراسة حول القطاع...) ؛
• إقامة داخل الغرفة لهياكل المساعدة ودعم مختلف الفاعلين والطلبة (أقسام للإعلام والتواصل، دعم للمقاولات، تنشيط، علاقات دولية، مركز للتجارة والإستثمار، شباك مقاولتي وفوكاريم).

وللإشارة، فقد استقبل شباك غرفة التجارة والصناعة والخدمات لوجدة منذ إقامته إلى 29 نونبر 2007، 276 ملفا للعضوية، انطلق منها 13 مشروعا أحدثت 50 منصب شغل.

كما أن الغرفة قامت بمصاحبة العديد من المستثمرين في تجسيد مشاريعهم في إطار التعاون المغربي الهولندي. وآخر مشروع أعطيت انطلاقته يتعلق بوحدة لإنتاج الجبن مقامة في مشتل المقاولات لجرادة.

وتلعب الغرفة دورا هاما في مجال التكوين، وعلى المستوى الدولي. وهي تعد المشاريع الكبرى على الصعيد القنصلي التي من شأنها الزيادة في الجاذبية المحلية :

• مركز وجدة للوساطة والتحكيم : إن إحداث مركز دولي للوساطة والتحكيم بغرفة وجدة من شأنه أن يلعب دورا أساسيا في الخلافات ذات الطابع الإقتصادي والتجاري، سيما الأورو مغاربية.
• مدرسة التجارة : من شأن إحداث مؤسسة للتكوين العالي في مجال التجارة أن يعزز آليات التكوين الحالية بالجهة التي عليها أن تتموقع أفضل بالنسبة لحرف الغد. وستساهم هذه المؤسسة المرتبطة بشكل وثيق مع انتظارات المهنيين في تغطية الحاجيات من الكفاءات المستهدفة في أفق تنفيذ مشاريع استثمار في القطاعات الإقتصادية ذات الأسبقية التي تعرف عليها تصميم التنمية الصناعية للجهة الشرقية.
• مشروع فضاء استقبال المسافرين والسلع واللوجستيكا : سيسهل هذا المشروع تنمية أنشطة النقل/اللوجيستيكا سيما في مجال التبادل. وبالنظر لموقعها الجغرافي، فإن المنطقة الحدودية مدعوة للعب دور هام في تطور المبادلات التجارية عبر الحدود البرية مع كلفة نقل أقل من كلفة النقل الجوي أو البحري.

وبالفعل، فإن تنمية الجهة الشرقية تظل كيفما كانت التحفظات مرتبطة بشكل وثيق بالموقع الجغرافي لهذه المنطقة من المملكة كمنطقة حدودية. ويبقى فتح الحدود بين المغرب والجزائر حلا بديلا من الأهمية بمكان. لذا، ما زال علينا أن نفكر في تنمية جهتنا في إطار إتحاد المغرب العربي.

وأخيرا، لن نتوقف عن الدفاع عن فكرة أن وجدة ستصبح يوما «ستراسبورغ المغرب العربي» وعن العمل لوضع «الجهة الشرقية في قلب المثلث الإقتصادي الدار البيضاء– الجزائر–اسبانيا» ونحن على يقين بأن المستقبل لنا فعلينا جميعا أن نعمل لنهضة الجهة.

وجدة، محيط أكثر ترحيبا بالنسبة للمستثمرين

الناظور، محرك اقتصادي لشرق المتوسط

طارق يحيى
رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات للناظور

إن ولوجية وقرب وانفتاح الناظور على أوروبا تشكل نقط القوة التي ترغب غرفة التجارة والصناعة والخدمات الإستفادة منها لتشجيع إقامة مقاولات بالإقليم.

بالنظر لموقعها الجغرافي، فإن المنطقة أولت الإهتمام بالخصوص لأوروبا. فمن السهل بالنسبة لرجل أعمال أن يتجه إلى الناظور انطلاقا من بروكسيل أو برشلونة على أن يتوجه اليها انطلاقا من الدار البيضاء. فهناك خطوط مباشرة وبدون توقف تربط العواصم الأوروبية بالجهة في أقل من ثلاث ساعات. كما أن الخطوط البحرية بين موانئ ألميرية وسات (SÈTE) تدعم الصلة المباشرة مع أوروبا.

والطابع المنفتح نحو أوروبا هو اليوم حقيقة حيث أن عدد أرباب المقاولات الإسبانيين والإيطاليين والفرنسيين الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط للإقامة بالناظور يرتفع يوما عن يوم. والولوجية والقرب هي نقط القوة التي تتوفر عليها المنطقة، إلا أن بنيات الإستقبال ما زالت جد محدودة للإستجابة لكل طلبات إقامة المقاولات.

ومن أجل الإستجابة لهذا الطلب المضطرد، أنكبت غرفة التجارة والصناعة والخدمات للناظور، ووكالة الجهة الشرقية على وضع أول حظيرة صناعية بالجهة على مساحة 100 هكتار. وهذه الحظيرة التي توجد بموقع متميز سيتم تجهيزها ببنية استقبال تمكن كل مقاولة من الإستقرار في وقت قياسي لا يتجاوز أقصاه ثلاثة أشهر، وذلك دون أن تكون ملزمة باقتناء الأرض أو بناء مرافق لإيواء نشاطها. وسوف توفر الحظيرة الصناعية كراء فضاءات صالحة للإستعمال بأسعار جد منافسة.

هذا، وإن إكراهات التنافسية تفرض على عدد متزايد من المقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعات الصغرى والمتوسطة الأوروبية على تنقيل أنشطتها للخارج. ومنطقتنا تتوفر على كل المؤهلات لاجتذاب هذه الأنشطة. ومن جهة أخرى، فإن اتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والمغرب تمثل فرصة لانفتاح السوق بالنسبة لمقاولات ضفتي البحر الأبيض المتوسط، علما بأن السوق المغاربية تمثل الآن حوالي 80 مليون مستهلك.

وقد أصبحت الناظور بفضل 45% من الوحدات الصناعية للجهة، المحرك الإقتصادي لشمال شرق المملكة، ونحن نطمح أن نكون في قلب المشروع الهائل الذي يمثله مشروع MED EST.

الناظور : قطب صناعي وبحري

سوف تتزايد الطاقات الإستقبالية للقطب الصناعي والبحري للناظور بشكل كبير بفضل تجهيز وتشغيل الحظيرة الصناعية لسلوان التي توجد على بعد حوالي عشر كيلومترات شرق المدينة على مساحة 72 هكتارا. وسيضم هذا الموقع أكثر من 200 بقعة وسيكون سهل الولوج بفضل بنيات مدعمة. ويتعلق الأمر بالخصوص بالطريق السيار فاس–وجدة (في أفق 2010)، وبالطريق السريع وجدة–الناظور (في سنة 2008) والطريق الروكاد المتوسطية السعيدية–الناظور–طنجة. كما سيشجع خط السكة الحديدية الجديد الذي يبلغ طوله 17 كيلومتر والذي يربط تاوريرت والناظور، أيضا في تسهيل الولوجية لمواقع صناعية جديدة. ويعد ميناء الناظور أكبر محطة بحرية بإفريقيا الشمالية بطاقة سنوية تبلغ 6 مليون مسافر (حاليا حوالي مليون واحد)، و150.000 عربة و10 مليون طن من السلع المعالجة. كما أن قرب المطارات الدولية لوجدة–أنجاد والناظور–العروي يشكل عاملا هاما للجاذبية. إنها مجموعة من العناصر التي ستسهل تنمية الإمكانات الكبرى الصناعية، البحرية والسياحية للناظور بآثاره الإيجابية على مجموع الجهة.

الثروة الطبيعية
رهان، مخاطر وحلول

يوسف السلاوي
مستشار

هل من شأن التنمية الإقتصادية أن تضر بالبيئة الطبيعية ؟ بعيدا عن كل قدرية أو سلبية على هذا الصعيد، يوجد مخطط تشاركي يرمي إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي وعلى المواقع الهشة بالجهة الشرقية. ويبقى الإنخراط الملتزم للفاعلين الإقتصاديين أمرا أساسيا.

تتوفر الجهة الشرقية على ثراث طبيعي استثنائي. 200 كيلومتر من الساحل المتوسطي، ومناطق رطبة لا مثيل لها (مصب نهر ملوية وبحيرة الناظور)، ومناطق جبلية استثنائية (جبال بني ازناسن) ومناظر طبيعية هامة (كاب تروافورش) (Cap des Trois Fourches) وكمكوم الباز) وثروة تاريخية فريدة (مغارات زكزل وواحة فكيك)، وغيرها من الميزات.

واليوم، فإن الجهة الشرقية على رأس المشاريع المهيكلة للبلاد. وعبر مختلف مشاريع ربط الجهة الشرقية مع باقي البلاد (طريق سيار، سكك حديدية، طريق روكاد متوسطية)، فإن الجهة مدعوة لإعادة تحديد مكانها في مسلسل التنمية الإقتصادية للبلاد.

والمشروع السياحي للسعيدية والطريق الروكاد المتوسطية تعتبر مؤهلات مهيكلة ينبغي للجهة أن تستفيد منها وتستعملها كقاعدة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية.
إلا أن هذه الفرصة لا ينبغي أن تتم على حساب ثراث الجهة. بل بالعكس، علينا أن نستخلص دروس الماضي وأن نبتكر مسلسل للتنمية المستدامة والمندمجة لهذه الجهة التي تثير شهية الجميع.

اعتراف دولي

لم يخطئ المقرضون الدوليون وفطنوا بسرعة بمؤهلات الجهة وبالمخاطر التي تواجهها. ففي سنة 1999، وضع الصندوق الفرنسي للبيئة الدولية والصندوق الدولي لبيئة مع الحكومة المغربية مشروعا للحفاظ على التنوع البيولوجي للمناطق الرطبة والساحلية للجهة الشرقية، في إطار مشروع دولي مشترك بين ست دول (إضافة إلى المغرب، هناك تونس، ومصر، ولبنان، والأراضي الفلسطينية وألبانيا). وكان هذا المشروع يدعى «ميدويت كوست» أي المناطق الساحلية المتوسطية الرطبة.

بتوفره على 3,5 مليون درهم بالنسبة للطرف الدولي، فإن هذا المشروع تعرف على 5 مناطق ذات أسبقية للتدخل : كاب تروافورش، مصب نهر ملوية، جبال بني يزناسن، وبحيرة الناظور والغابات الجبلية لكوروكو. وقد كان الهدف هو المحافظة على غنى هذه المواقع الخمسة في مجال التنوع البيولوجي وجعلها مواقع رائدة وتزويدها بتصاميم خاصة للتسيير، تصاميم تمزج وتربط بين رغبة سياسية للدولة ومقاربة تشاركية قوية تشمل شركاء يتدخلون في هذه المواقع، سواء كانوا إداريين أو منتخبين أو ممثلين للمجتمع المدني.
وهذه المقاربة كانت تسعى لكي تكون بيداغوجية تنمي تقنيات للمحافظة والتسيير يتم إعادتها بباقي المناطق الحساسة بالبلاد، مستفيدة لأجل ذلك من دعم تقني دولي ومن تقاسم الخبرات بين الدول الست المعنية.

إنجازات المشروع

خلال خمس سنوات، يتم المشروع بشكل عادي مع بعض التأخرات الناتجة عن الصبغة المعتمدة للمشروع ولطموحه. وهو يبرز، بفضل تشخيص صارم، ثروات من التنوع البيولوجي تفوق بكثير ما كان منتظرا وتبرر بالتالي إعمال مسلسل المحافظة.
والمواقع الخمس مسجلة في لائحة رامسار (RAMSAR) بعد نتائج التشخيص وأشغال المياه والغابات.

وبشكل خاص، فإن الثروة الوحيشية لمصب ملوية تعتبر استثنائية، خاصة بالنسبة للطيور المائية وتظهر منطقة لتوالد، وتعشيش وتشتية العديد من أنواع الطيور المهددة عالميا.

وقد كان على المسؤولين مبكرا أن يقرروا ما بين إقامة المحطة الشاطئية للسعيدية والمحافظة على ثروات نهر ملوية. وبسرعة أيضا، طغت الفائدة الإقتصادية وأهمية عدد مناصب الشغل المحدثة بالجهة بواسطة هذه المحطة على الإعتبارات الإيكولوجية المحضة، رغم المعارضة القوية للمجتمع المدني المتمثلة بمواقف منظمات غير حكومية كـ «الإنسان والبيئة» التي تعترض بشدة على محطة السعيدية.

وقد كان الرهان آنذاك هو التوفيق بين المحافظة على المناطق الحساسة والتنمية الإقتصادية. وسواء المقرضون الدوليون أو خلية تدبير المشروع كانوا مقتنعين بأنه من المستحيل التضحية بمشروع إقتصادي من هذا الحجم مقابل المحافظة على الطبيعة.

أكثر من ذلك، فإن اتصالات جادة قد تمت مع مسؤولي المحطة السياحية حيث اقترح عليهم المشاركة معنا في عملية المحافظة هذه، انطلاقا من مبدأ الحفاظ على منطقة طبيعية غاية في الجمال، ينبغي اعتبارها إضافة تقدم للزبناء المقبلين لمحطة السعيدية.

وهكذا تم القيام بتهييئات هامة بالمنطقة الشاطئية للمصب لتدبير تدفق المصطافين وإعادة إقامة كثبان الرمل التي كسرتها السيارات ذات الدفع الرباعي من أجل إعادة أقصى ما يمكن من المظهر الطبيعي لهذه المنطقة دون حرمان الساكنة من الإستمتاع بالموقع الشاطئي. وأبعد من هذا الجانب الترفيهي المحض، فإن إعادة بناء الكثبان والمحافظة عليها ضمان للحفاظ على مستوى تراكم الرمال بمصطاف السعيدية، فقد أظهرت عدة أمثلة بالضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط اختفاء الرمل بشواطئ استعملت فيها تهييئات صلبة، مما أدى بالمسيرين إلى استقدام الرمل من جهات أخرى لتزويد شواطئهم.

وهذه المقاربة على شكل تنمية مستدامة هو السبيل الوحيد الممكن ومن شأنها أن توحد الطاقات، ففي الوقت الذي نتحدث فيه عن توسيع المحطة الشاطئية، ينبغي أن نعي بأن هذا التوسيع لا ينبغي أن يكون على حساب الثروة الطبيعية للمنطقة، علما من جهة أخرى بأن إمكانات التوسع دون المساس بثروات المصب إمكانيات واسعة.

وهذه الفلسفة ينبغي أن تظل حاضرة لدى أصحاب القرار بالجهة الذين عليهم اليوم أن يأخذوا بعين الإعتبار رغبات الساكنة المحلية الذين كيفما كان تمسكهم بإحداث مناصب الشغل والثروات، متمسكون أيضا بثراتهم الطبيعي والتاريخي.

الجمع بين المحافظة على الثروة الطبيعية والمشاريع الإقتصادية (مصب نهر ملوية)

الإستثمار كعمل مجالي

حسن البرنوصي
مدير الإستثمارات

إن إحدى الخاصيات التي تطبع الإستثمارات بالمغرب هي النسبة المتزايدة التي أصبح يمثلها توزعها الجهوي. حسن البرنوصي، مدير الإستثمارات يؤكد هنا على حجم وطبيعة هذا المنحى.

عرف الإستثمار نموا هاما خلال السنوات العشر الأخيرة. ما هي آثار هذا النمو على المستوى الجهوي ؟

لقد فرض المغرب نفسه خلال العشرية الأخيرة كأحد أهم الفاعلين في مجال الرأسمال الإستثماري. وتوضح الجداول التي تمت معالجتها من طرف اللجنة الوزارية توزيع الإستثمارات ما بين 2005 و2006، حسب الجهة وتطور مبالغ الإستثمارات.

وقد صادقت لجنة الإشمارات بالنسبة للفترة 2003–2006 على 227 مشروعا بمعدل 28,37 مشروعا في كل ستة أشهر.

وقد بلغ المبلغ الإجمالي للإستثمارات خلال هذه الفترة أزيد من 110 مليار درهم تهم إحداث 69.165 منصب شغل مباشر وقار.

وفي النصف الأول من سنة 2007، عقدت لجنة الإستثمارات 51 إتفاقية استثمار. ويقدر الإستثمار الإجمالي بالنسبة لهذه الفترة بـ51 مليون درهم تهم إحداث 31.690 منصبا جديدا مباشرا وقارا للشغل. وفي المعدل، في الفترة 2003-2007، وصل مبلغ الإستثمار 13,86 مليار درهم للستة أشهر وعدد مناصب الشغل 8.645 في الستة أشهر.

هل يمكنكم أن تعطونا أمثلة عن بعض المشاريع حسب مصدرها الجغرافي ؟

من الدول العربية، هناك بالخصوص المشاريع التالية :

- وادي أبي رقراق بالرباط (في مرحلتين : باب البحر المقررة على مدة 5 سنوات وأمواج المقررة على مدة 10 سنوات) ؛
- هوارة، ناحية طنجة (مشروع يمتد على مساحة 230 هكتار مع شطر مخصص للسكن) ؛
- الميناء الترفيهي للدار البيضاء (على مساحة 24 هكتار بين الميناء ومسجد الحسن الثاني) ؛
- شريفية، مراكش (مشروع سياحي).

توزيع الإستثمارات حسب الجهات سنة 2005

الجهة	عدد المشاريع	الإستثمارات بملايين الدرهم	التشغيل
مشاريع موزعة	10	8 912	1 660
مراكش–تانسيفت–الحوز	5	4 355	1 400
الرباط–سلا–زمور–زعير	5	2 555	2 840
دكالة–عبدة	2	1 652	-
الشاوية–وردية	4	1 179	1 760
الدار البيضاء الكبرى	15	1 161,55	4 377
طنجة–تطوان	6	214,4	3 406

المصدر: مديرية الإستثمار – حصيلة لجنة الإستثمارات

توزيع الإستثمارات حسب الجهات سنة 2006

الجهة	عدد المشاريع	الإستثمارات بملايين الدرهم	التشغيل
المغرب	14	17 446,8	4 736
مراكش–تانسيفت–الحوز	16	18 822,9	9 772
الرباط–سلا–زمور–زعير	8	868,9	1 793
دكالة–عبدة	2	2826,4	275
الشاوية–وردية	5	2688,2	1 090
الدار البيضاء الكبرى	14	2 195,4	2 059
طنجة–تطوان	14	13 427	10 248
سوس–ماسة–درعة	1	3 580	160

تطور مبالغ المشاريع (بمليون درهم)

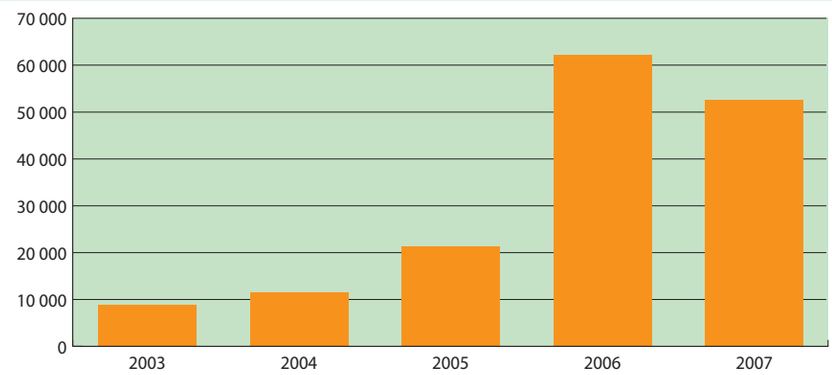

المصدر : تقرير الوكالة الأمريكية للتعاون الدولي

من الولايات المتحدة الأمريكية، هناك مشروعان في مجال النسيج بمبلغ 120 مليون درهم.

هل تشمل تكاملات الإستثمار المقاربة الجهوية ؟

في كل دورة من التكاملات، منحنا مكانة للبعد المجالي يقينا منا بأنه في نهاية الأمر لا يوجد أي استثمار حقيقي إلا بعلاقته مع المجال المحدد ماديا، والذي يعطي المؤهلات الضرورية لخلق مشروع، وبعد ذلك الإستفادة منه في مقاربة مندمجة للتنمية. كما أن الجهة كانت حاضرة كفضاء «ثقافي» مساعد للإستثمار خلال الدورة الأولى للتكاملات التي خصصت للصلة بين «الثقافة و الحضارة». كما تم اعتمادها كمحيط مستفيد ومشجع للإستثمار المسؤول اجتماعيا في الدورة الثالثة.
وفي الدورة الأخيرة، انصب الإهتمام على الجهة كنقطة ارتباط عاطفي ونفعي للكفاءات المغربية العاملة بالخارج. لكن بوجه خاص ركزت الدورة الثانية للتكاملات على الإستثمار كفعل مجالي، وقد عولجت في هذا الصدد عدة تساؤلات خلال المناقشات :

- أي مكانة للجهة في اقتصاد معولم ؟
- أية حكامة لتنمية مستدامة للجهة ؟
- إعداد التراب أداة استراتيجية للجهة ؟
- أي تنمية للجهة ؟

كيف يمكن للجهوية، وهي الأولوية التي تعلن عنها الحكومة، أن تنعش بشكل قوي الإستثمار الوطني والدولي ؟

لقد انطلق المغرب في استراتيجية لإعداد التراب تنبني على مبادئ الإنصاف الإجتماعي، والنجاعة الإقتصادية وديمومة الموارد التي بوسعها أن تؤمن تساوي الحظوظ بين مختلف جهات المملكة.
ومسألة إنعاش الإستثمار، على غرار ميادين أخرى أفقية، تتطلب تعاونا واسعا.

والعرض المجالي مسؤولية مقتسمة من طرف الفاعلين السياسيين، والمؤسساتيين والفاعلين الإقتصاديين والمواطنين.

وإن إحداث تشبيك بين المستويات المحلية والوطنية مسألة حاسمة بالنظر لجدة المنظومة الإنعاشية ولمستوى الجهوية بالمغرب. وإن حصول ذلك سيعتبر عنصرا حاسما لإقامة الإستثمار.

وقد أكد صاحب الجلالة في رسالته إلى الدورة الثانية لتكاملات الإستثمار على دور الإستثمار في خلق الثروة وإحداث مناصب الشغل وفي تحسين مستوى العيش.

كما أكد جلالته على أن الهدف هو أن تتمكن مجموع الجهات من تقييم الإمكانات التي تتوفر عليها على الوجه الأفضل، ومن الإندماج الأمثل في النسيج الإقتصادي الوطني في أفق تنمية شاملة، مستدامة ومتوازنة مبنية على تقليص الفوارق الإجتماعية والقضاء على الإختلالات المجالية وإنعاش العالم القروي.

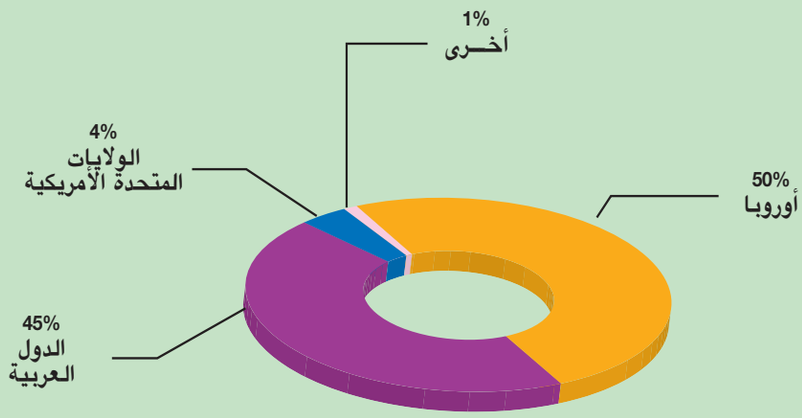

مشاريع الإستثمارات المباشرة الخارجية حسب مصدرها الجغرافي : 2003 – الستة أشهر الأولى لسنة 2007

المصدر : مديرية الإستثمار

الجاذبية، عامل تنافسية

مولاي حفيظ العلمي
رئيس الكنفدرالية العامة للمقاولات بالمغرب

إن تحدي الجاذبية كعامل للتنافسية في إطار العولمة يفرض نفسه على الدول والجهات. وقد ادمجت الكنفدرالية العامة للمقاولات بالمغرب هذا المعطى وتقوم بعمليات تواصلية ومبادرات على صعيد الجهات لتحسيس وتعبئة المقاولات المغربية. وأبعد من الإكراهات والتحفظات، يتم البحث عن أجوبة ملائمة وعن نقط تلاقي مع الفاعلين الجهويين الآخرين.

بعيدا عن استنفاذ المنافسة بين الأمم، فإن العولمة الإقتصادية وتعميم المبادلات والإستثمارات الدولية، فرضت على الدول والجهات شكلا جديدا من المنافسة لاجتذاب والحفاظ على المقاولات والإستثمارات والمواهب بترابها.

وهذه المجالات الترابية الوطنية والجهوية ليست وعاءا سلبيا لعوامل متحركة، بل إنها بالعكس تعمل كأرباب مقاولات حقيقيين على إبراز خاصياتها وميزاتها. لذا، فإن إشكالية الجاذبية اليوم هي في صميم الحملات التواصلية للعديد من الجهات وفي قلب الجدال والمناقشة للحياة السياسية والعمومية.

وإن ابتذال مفهوم الجاذبية الذي نجده في خطابات العديد من الفاعلين السياسيين والإقتصاديين والترويج الإعلامي المتزايد للدراسات واستقراءات الرأي تجعل إبراز العوامل والحواسم التي تساهم في جعل مجال ما ذا جاذبية، أمرا صعبا.
ونحن بالكنفدرالية العامة للمقاولات بالمغرب واعون بكل هذه التحديات.

إن كنفدراليتنا مهيكلة بشكل يستجيب لهموم التنافسية بل والجاذبية الجهوية. وإن الإتحادات الإقليمية تقوم اليوم بعمل ممتاز في مجال التواصل بهذا الخصوص. وهي تحاول مع مختلف الشركاء الوطنيين والأجانب خلال ملتقيات قطاعية هادفة إلى تحسيس النسيج الصناعي لجهاتها لضرورة التنافسية. لأن اعتماد طرق جديدة للتسيير ستمكن سواء المقاولات أو الجماعات المحلية المغربية من التوفر على مجال ترابي منافس، وبالتالي مقاولاتها من الحفاظ على حصصها في السوق وامتيازاتها المقارنة.

الجهة الشرقية، مجال ترابي جذاب بعرض متنوع

إلا أن إعمال نظام للتوسيق المجالي بالمغرب يصطدم بعدة إكراهات، منها بالخصوص غياب، أو في بعض الحالات، نقص الموارد المؤهلة المكونة في مجال التسيير العمومي بشكل عام وفي ميدان التسويق الترابي بشكل خاص، وتحفظ بعض المسؤولين بشأن التغيير وبفائدة التقنيات الجديدة للتسيير، إلخ...

وقد دفعت الكنفدرالية العامة للمقاولات بالمغرب مقاولاتها على الصعيد الوطني أيضا إلى ربط علاقات شراكة وتعاون وتوأمة مع مقاولات أخرى، وتجمعات وجماعات أجنبية للإستفادة من تجاربها أو من أجل تبادل المعلومات والتكنولوجيات والخبرات.

ويمر نشاط الكنفدرالية بالجهات، من جانب آخر، عبر اللقاءات المنظمة في كل الإتحادات الإقليمية من طرف المجلس الإداري ومجموع لجن الكنفدرالية.

وهكذا، وضعت الكنفدرالية العامة للمقاولات بالمغرب، منذ سنة، مشروعا لمدونة السلوكات الجيدة لحكامة المقاولة، وهي ثمرة توافق واسع جدا بين القطاعين الخاص والعمومي. وقد تم إعداد هذه المدونة من طرف اللجنة الوطنية التي ترأستها الكنفدرالية ووزارة الشؤون الإقتصادية والعامة وهي موجهة لكل المقاولات المهتمة بتقوية إنجازاتها وقيمتها بشكل مستدام بفضل تبني سلوكات أحسن لحكامة المقاولة.

إن السلوكات الجيدة لحكامة المقاولة تمكن من تحسين أداء وتنافسية المقاولات، والولوج الأمثل للتمويل والتحسين الأمثل لكلفة الرأسمال ودعم العلاقات مع الجهات المعنية (شغيلة، زبناء، دائنين، إدارة...). وبالنسبة للإقتصاد العام، فهي تساهم في نمو التشغيل وفي تنمية سوق ناجعة لرؤوس الأموال، وفي تدعيم ثقة المستثمرين الوطنيين والأجانب. وهكذا، تشكل هذه السلوكات مكونا أساسيا للإطار الشمولي للحكامة بالمغرب.

ومن جانب آخر، فإن لجنة المقاولات الصغرى والمتوسطة بكنفدرالياتنا بشراكة مع كنفدرالية المقاولات الصغرى والمتوسطة لكاطالونيا، أطلقت مفهوما جديدا هو «لقاء المقاولة الصغرى والمتوسطة». ويتعلق الأمر بـ «قافلة» جالت المغرب وتوقفت في أكبر مدن المملكة (أكادير، الدار البيضاء، فاس، وجدة، الرباط وطنجة) لتعريف المقاولات الصغرى والمتوسطة المغربية بتحديات الإبداع والإنتاجية وطبعا جاذبية جهاتها، وهي الغاية التي تمر حتما عبر تنافسية هاته المقاولة.

والسؤال الذي يطرح اليوم هو معرفة كيفية اعتبار الفاعلين المحليين لمفهوم الجاذبية ضمن منظور المنافسة ؟ وما هي الشراكات الممكنة : العمومية–العمومية، عمومية–خاصة، خاصة–خاصة...؟ ما هي الطرق التي ينبغي تحديدها لتطوير الجاذبية (التموقع، التشبيك، عرض خدمات، تقييم) ؟ إن الجاذبية عامل حاسم للمحافظة ولتدعيم التنافسية في زمان يتميز بالعولمة.

فعلى أي مجال يريد أن يكون ذا جاذبية أن يقدم «عرضا» متنوعا يتضمن فروعا قطاعية وأقطاب كفاءات، ومواقع صناعية، وفرصا للأعمال وشراكات في مجال المقاولة.

وبالفعل، فإن مجالا اقتصاديا منافسا وذا جاذبية بوسعه أن يشكل مصدرا جيدا للتنافسية الخارجية وللإمتيازات المقارنة بالنسبة للمقاولات المحلية، علما بأن مكانة وشهرة هذه المقاولة يمر عبر :

- جودة العلاقة التي تنسجها مع التراب المعني ؛
- الجودة والسمات المميزة للتراب : صورته، إمكاناته (موارده البشرية، الثقافة السائدة، إلخ) ؛
- توفر الأراضي الصناعية بكلفة معقولة ؛
- مخاطبين محليين جيدين : منتخبون وموظفون جماعيون ؛
- مشاركة المصالح الخارجية المحلية في أخذ القرار المحلي ؛
- جودة التخطيط الإستراتيجي المحلي ؛
- محيط اقتصادي، وتشريعي، واجتماعي ونقدي جيد.

الكنفدرالية العامة للمقاولات بالمغرب حريصة على رفع تنافسية المقاولات

الأبعاد الإجتماعية و البشرية لجاذبية المجال الترابي

أحمد المريني – كاتب عام
وزارة التنمية الإجتماعية والأسرة والتضامن

في خضم سياسات التنمية الجهوية، تبرز الجاذبية كضرورة ملحة تستدعي اعتبار كل المؤهلات الاقتصادية والبشرية والثقافية. وتغذو التنمية البشرية شرطا أساسيا لبلوغ أهداف التنمية المجالية.

في سياق اقتصادي يزداد شمولية وتنافسية يوما بعد يوم، لم يعد أي موقع من حيث الجاذبية لأي بلد أو جهة مكسبا بصفة نهائية أومطلقة. ويفرض هذا الوضع على جميع الدول والجهات الدخول في منافسة مستمرة لاستقطاب المستثمرين ورؤوس الأموال والحفاظ عليهم.

لذا، ولتنمية الجاذبية، سواء الاقتصادية أو تلك المرتبطة بالإقامة أو السياحة، فإن المجالات الترابية الوطنية أو الجهوية مطالبة بتبني مقاربة استباقية تبرز مؤهلاتها وإمكاناتها. فالجاذبية الترابية أصبحت تطرح نفسها بإلحاح، باعتبارها عاملا حاسما في اختيار المستثمرين وفي تنمية المجال الترابي نفسه.

تنمية المجال الترابي والجاذبية

إن قياس جاذبية مجال ترابي، لا يقتصر فقط على ما يوفره من بنيات تحية اقتصادية، أو خدمات جماعية، أو موارد طبيعية، بل يعتمد أيضا وبدرجة قصوى، على الرصيد البشري والتراث الثقافي، ودرجة الانفتاح على المحيط الخارجي، وكذا إطار العيش الذي يوفره لساكنته.

العوامل الضرورية للجاذبية الترابية

ولذلك، ومن أجل تنمية مستدامة لمجال ترابي معين، يجب البحث عن التوازن بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وحماية البيئة والثرات، وذلك في إطار رؤية شمولية ومندمجة. وهكذا، تبقى جاذبية المجال الترابي رهينة بقدرتنا على وضع سياسات هيكلية بوسعها التنسيق والبحث عن الإلتقائية بين المشاريع في شتى المجالات : الإقتصادية، البنيات التحتية، الاجتماعية، التربوية، الأمنية والبيئية.

هكذا، يجد المجال الترابي نفسه مطالبا بأن يكون في مستوى التحديات والرهانات وأن يتحكم في نموه الخاص، بواسطة تدبير جديد، محكم ومعقلن، يعبئ مختلف الطاقات حول مشروع للمجال الترابي مبني على التماسك والإنصاف الاجتماعيين، على الفعالية الاقتصادية، وعلى حماية الموارد الطبيعية وإعطاء القيمة للثرات وتثمينه.

التنمية البشرية : إشكالية في صلب السياسات العمومية...

بعكس النظريات التقليدية التي تمنح الأسبقية للرأسمال المادي، فإن المفهوم الجديد للتنمية يحدث تغييرا جوهريا للنموذج المتعارف عليه في مجال التنمية الإقتصادية والإجتماعية. فهو يركز على أهمية الديمقراطية ودولة الحق والقانون، وينطلق من بديهية تؤكد على أن التنمية البشرية هي الغاية الحقيقية الوحيدة لكل سياسة تنموية كما هي في نفس الوقت وسيلة أساسية للدفع بكل عوامل النمو.

وفي إطار التحليل الاستشرافي لتطور النمو البشري الذي تم إنجازه بمناسبة مرور الذكرى الخمسينية لاستقلال بلادنا، تم إبراز محاور عمل حول مجالات الإصلاح ذات الأولوية، من أجل تحقيق التنمية المنشودة. ويتعلق الأمر هنا بالنهوض بمؤهلاتنا في مجال التنافسية والتوجه نحو مقاربات جديدة للتموقع جهويا والاندماج في مجتمع المعرفة وتطوير منظومة الحكامة والتصدي للفقر والإقصاء الإجتماعيين وإعادة تنظيم أوجه التضامن.

وقد برزت منذ فجر الألفية الثالثة رؤية جديدة للتنمية الإجتماعية، تركز على حتمية اندماج السياسات العمومية

القطاعية، والنهوض بالمشاركة والتعاون والتضامن، مع إعطاء أهمية □ورية للبعد المتعلق بالمجال الترابي. وتأخذ هذه الرؤية بعين الاعتبار المفاهيم الجديدة للتنمية الإجتماعية والتنمية البشرية، وكذا القواعد الجديدة للحكامة العمومية.

ولعل من شأن إحداث وزارة التنمية الإجتماعية والأسرة والتضامن في يونيو 2004، وإعطاء الانطلاقة من طرف صاحب الجلالة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

التنمية البشرية : وسيلة وغاية

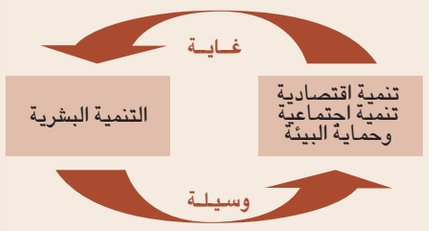

في ماي 2005، ترسيخ البعد الجديد لهذه الرؤية.

... المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، دينامية دائمة لفائدة تقوية جاذبية المجال الترابي

إلى جانب إعطاء دفعة قوية للنمو الاقتصادي، تهدف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على المدى القصير والمتوسط، إلى تقليص الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي، وبالتالي بلوغ أهداف الألفية للتنمية. كما تهدف إلى إرساء دينامية دائمة لفائدة التنمية البشرية ورفاه الساكنة، وبالتالي تحسين مؤشرات التنمية البشرية.

ومن جهة أخرى، تساهم هذه المبادرة في إرساء صيغة مجددة للحكامة في مجال التنمية، مبنية أساسا على التخطيط الاستراتيجي على الصعيد الترابي، وعلى مبادئ المشاركة والشراكة. ويهدف إعمال هذه المقاربة إلى تحقيق التقائية برامج جميع الفاعلين المحليين، على أساس أهداف مشتركة، وفي إطار رؤية شمولية ومندمجة.

ويأتي هذا الورش الملكي في فترة حاسمة، لدعم ما تم تحقيقه على مستويات متعددة :

- سياسة إرادية للتنمية الاقتصادية، مبنية على تنويع الجهاز الانتاجي وإنعاش الاستثمار وعصرنة البنيات التحتية ؛
- سياسات اجتماعية طموحة عبر إحداث التأمين الإجباري على المرض ونظام المساعدة الطبية ومدونة الشغل والمبادرة من أجل التشغيل والميثاق الوطني للتربية والتكوين والسكن الإجتماعي ؛
- منهجية للتأهيل المجالي وإصلاح الإختلالات ؛
- قوة الرأسمال الاجتماعي– المؤسساتي من حيث الشراكة بين القطاع العام والخاص ؛
- مجتمع مدني أكثر دينامية.

هبة دراجات نارية ثلاثية في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

تأهيل المجال الترابي والفاعلين

بالفعل، وبالرغم مما تم تحقيقه، تستمر بعض الإكراهات الموضوعية تحول دون النهوض بالمجال الإجتماعي بشكل مرضي، ترتبط أساسا بنقص من حيث الموارد البشرية المؤهلة وبضعف قدرات الفاعلين المحليين في مجال التخطيط وقيادة وتدبير المشاريع التنموية.

من جانبها، وضعت وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن إلى جانب المؤسستين تحت وصايتها، التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية، استراتيجية تتمحور حول عدد من البرامج يتم إنجازها بتعاون مع القطاعات الوزارية المعنية وكذا مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وتهدف هذه البرامج إلى النهوض بقدرات الفاعلين المحليين في مجال التنمية، مع التركيز على التخطيط وتدبير التنمية ونشر الهندسة الاجتماعية.

هكذا، وقد تم وضع برنامج لتأهيل الجمعيات، وهو برنامج يهدف انطلاقا من تشخيص المؤهلات التدبيرية ومعايير الحكامة، إلى دعم الجمعيات وتقوية قدراتها الاحترافية قصد ترتيبها حسب القدرة على تسيير المشاريع.

أما برنامج إحداث شبكات الجمعيات، فيهدف إلى خلق التكامل والإنسجام في الأنشطة والمشاريع الخاصة بالتنمية.

ويهدف برنامج التكوين لمهن العمل الإجتماعي إلى تكوين 10.000 عامل اجتماعي في أفق سنة 2012، موزعة على 8 اختصاصات، وذلك بشراكة مع المؤسسات الجامعية ومؤسسات التكوين المهني.

من جهة أخرى، ومن أجل تشجيع البحث في مجال العلوم الإجتماعية والرصد الإجتماعي وتعميم الممارسات الجيدة، تم إحداث شبكة وطنية للتنمية الإجتماعية في 2007، تضم أصحاب القرار السياسي والباحثين والجامعيين وفعاليات المجتمع المدني. وتشكل هذه الشبكة فضاء للتفكير والتشاور وتبادل التجارب والخبرات في مجال التنمية الإجتماعية.

مقاربات أفقية جديدة لقيادة التنمية : مقاربة النوع والمقاربة الحقوقية

تفرض هاتان المقاربتان حاليا نفسيهما في حقل التنمية وتسمحان بتحليل أفضل للواقع الإجتماعي. ويهدف إدماجهما في سياسات التنمية إلى إعادة الاعتبار للمرأة بصفتها فاعلة ذات عضوية كاملة في التنمية، وكذا القضاء على الفوارق في الوصول إلى الفرص والحقوق، وذلك من خلال توزيع عادل للإمكانيات المتاحة، والولوج المتساوي للاستفادة من الموارد، وإعادة التأهيل الإجتماعي والإقتصادي والسياسي للنساء، والإدماج الإجتماعي للأشخاص في وضعية إعاقة، وذلك لتمكين الجميع، نساءا ورجالا، من المساهمة الفعالة في بناء المجتمع.

في هذا السياق، تم وضع البرامج وفق مقاربة تعتمد على الصنف، بما في ذلك المرأة والأسرة والطفل والأشخاص في وضعية إعاقة.

أما محاور التدخل فهي تشمل دعم الأنشطة المذرة للدخل والمحدثة للشغل، والمواكبة الإجتماعية لمشاريع محاربة السكن غير اللائق، ومساعدة الفئات الاجتماعية الهشة.

أي مقاربة للنوع الإجتماعي ؟

النوع، حسب تعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية، هو مفهوم يحيل على العلاقات الإجتماعية، والاختلافات الاجتماعية بين المرأة والرجل. إلا أنه من المهم التمييز بين مقاربة النوع و مقاربة من خلال الصنف أو المجموعات الإجتماعية التي تحيل على الأشخاص المسنين والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة والأشخاص في وضعية صعبة، وهي فئات ليست لها نفس الحاجيات أوالسلوك أونفس الرؤية.

فبحيث، يوجد من بين الأشخاص المسنين نساء ورجال ؛ ومن بين الأطفال، فتيات وفتيان وهكذا.

ضرورة التقائية برامج جميع المتدخلين في مجال التنمية

تتميز إشكالية التنمية بتعدد الأبعاد وتعدد المتدخلين سواء على الصعيد المركزي أو المحلي : القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية والمجتمع المدني.

ويمكن الإطار القانوني للحكامة المحلية وكذا الجهاز المؤسساتي الذي تم وضعه في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، من وضع مسلسل للتخطيط الاستراتيجي الذي يتم بإشراك جميع الفاعلين، وذلك من أجل تنسيق أفضل للمبادرات وتشاور أوسع في تحديد البرامج التي يتم إنجازها.

أدوات منهجية وآليات للتدخل في خدمة التنمية

www.social.gov.ma

تنافسية وجاذبية
بروز
شعب جديدة

توفيق بودشيش
مدير التعاون – وكالة الجهة الشرقية

إن انتقال اقتصاد الجهة الشرقية يعتمد على بروز شعب اقتصادية تتميز بالحداثة والتنافسية. هذه بانوراما لاقتصاد جهوي ذو إمكانات انطلاقا من الصناعة إلى الثقافة، مرورا بالفلاحة وتربية المواشي، والصيد البحري، والخدمات...

تفعل المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية الشروط التي تسمح للإقتصاد الجهوي من القيام بالإنتقال من اقتصاد مبني على قطاعات تقليدية (المناجم، الفلاحة، تربية المواشي، الصناعات الأولية، إلخ...) إلى اقتصاد جهوي عصري يعتمد على شعب جديدة ذات القيمة المضافة المرتفعة (السياحة المستدامة، التكنولوجيات الجديدة، الخدمات عن بعد، التكوين واقتصاد المعرفة، المناولة الصناعية، إلخ).

وهذه الشعب، إلى جانب ترقية القطاعات التقليدية قد تمكن الجهة الشرقية من تنمية عوامل التنافسية والجاذبية للمقاولات العاملة في القطاعات الأكثر عصرية بالإقتصاد.

ما هي الشعب الناشئة ؟ ما شروط تنميتها في الجهة الشرقية ؟ تلك هي القضايا موضوع هذا المقال.

على الصعيد الإقتصادي، عرفت الجهة الشرقية تنمية على عدة مراحل مرتبطة، من جهة، بالمشاريع القطاعية المقامة بالجهة منذ سنة 1905، عبر مبادرات همت كل القطاعات الإقتصادية الأساسية (المناجم، الفلاحة، تربية المواشي، الصناعات، إلخ)، ومن جهة أخرى بموقعها الجغرافي الذي مكن من نمو قطاعات السياحة، والتجارة والخدمات.

الموارد المعدنية والصناعة

لقد توسع استغلال المناجم، الذي انطلق سنة 1905 بسرعة. فمنذ سنة 1914، كانت تستغل مناجم الحديد ومعادن أخرى. وقد فتحت مناجم للأنتراسيت، والرصاص، والزنك والمنغنيز بكل من جرادة وبوبكر، وتويسيت وجبل كلاخ (بوعرفة) خلال عشرينات القرن الماضي. أما اليوم فكل المواد الأولية للصناعات تستورد، سيما للشركة الوطنية للحديد والصلب.

أما التنقيب عن البترول الذي انطلق في عشرينات القرن الماضي، فإنه لم يعط بعد ثماره.

وعلى صعيد الجهة، فإن الإنتاج الصناعي للجهة الشرقية بلغ سنة 2004 حوالي 7 مليار درهم، منها 75% تحققها شعبة مواد البناء و22% الصناعات الفلاحية الغذائية. ويضم النسيج الصناعي حوالي 300 مؤسسة منها 85% توجد بوجدة والناظور.

أما صادرات المواد الصناعية المقدرة بـ 734 مليون درهم، فتتكون أساسا من سبائك الرصاص (416 مليون درهم)، ومن معامل تصبير السمك والفواكه والخضروات (276 مليون درهم).

توزيع المقاولات الصناعية حسب القطاعات الكبرى

قطاعات كبرى	عدد المقاولات	رقم المعاملات (ألف أورو)	الإستثمارات (ألف أورو)	التشغيل
فلاحي–غذائي	118	135 000	8 300	1 900
كيمياء وشبه كيمياء	100	101 000	8 600	2 000
كهرباء وإليكترونيكا	4	4 500	150	100
صناعات حديدية وميكانيكا	81	410 000	1 700	2 200
نسيج وجلد	14	4 000	35	500
المجموع	317	654 500	18 785	6 700

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة وتأهيل الإقتصاد *(2004)*

أما الواردات فتتكون أساسا من المواد الأولية (الحبوب، كويرات الحديد، الفحم الحجري، إلخ).

وحاليا، فإن شعب مواد البناء، والصناعة الفلاحية–الغذائية، والصيد تشكل أهم الأنشطة الإقتصادية للجهة. وأهم المقاولات المقامة بالجهة، تهم بالخصوص شعبة مواد البناء : الشركة الوطنية للحديد والصلب بالناظور (شركة متفرعة عن أرسيلور/ميتال) بالنسبة للصلب والحديد وهولسيم بوجدة في مجال الإسمنت. وعلى صعيد عدد الوحدات، فيبلغ عددها حوالي 300 وحدة صناعية، أهمها مقام بجهات الناظور ووجدة (على التوالي 152 و113).

وتبقى صادرات القطاع الصناعي التي تقدر بـ 65 مليون أورو وتتكون أساسا من سبائك الرصاص (37 مليون أورو) ومصبرات السمك والفواكه والخضراوات (24.5 مليون أورو).

ويتم التفكير في إنعاش القطاع في إطار التنمية الصناعية للجهة الشرقية. وهذا البرنامج الذي سيتم على شكل برنامج ثانوي لمخطط «انطلاقة» على الصعيد الجهوي استهدف المواقع والشعب الصناعية التالية :

- الحضيرة الصناعية لسلوان الموجودة على بعد حوالي عشرة كيلومترات من الناظور. وسيمتد في مرحلة أولى على مساحة 72 هكتار. وسوف يضم 204 بقعة. وسيخصص لصناعات المناولة الصناعية واللوجيستيكا.
- القطب الخدماتي الذي سيجاور وجدة–أنجاد، وسيمتد على مساحة 20 هكتار وسوف يوفر بقعا قد يصل عددها إلى 560 بقعة. وسوف يخصص هذا القطب إلى الصناعات المرتبطة بالخدمات عن بعد، والتكنولوجيات الجديدة، والصناعات الجوية، والتكوين، إلخ. ومن المزمع تعزيز قطب «اقتصاد المعرفة» عبر قطب وجدة.

تم الشروع من طرف وكالة الجهة الشرقية في وضع آليات تمكن من النهوض بالإستثمار المنتج

الفلاحة وتربية الماشية المكثفة

كان إنشاء فلاحة منفتحة على سوق واسعة (زراعة أشجار الفواكه المسقية وزراعة الكروم) بسهلي طريفة وانكاد منذ 1906 نتيجة مبادرات مستعمرين خواص.

وقد همت أولى التهييئات الفلاحية التي قامت بها المصالح العمومية سنة 1917، المناطق الداخلية للناظور، والعروي، وميدار، ودار دريوش. ويعود لنفس الفترة إدراج مشاريع التهيئة المائية لملوية ضمن المخطط الوطني الهيدرو–فلاحي والهيدرو–كهربائي الذي نتج عنه، غداة الإستقلال، بناء سدود وشبكات للسقي.

وقد تمكنت الجهة الشرقية وخاصة سهل طريفة بفضل هذه التجهيزات من أن تصبح منطقة كبيرة لزراعة الخضر والفواكه على المستوى الوطني. كما كانت هذه التجهيزات أيضا سببا في ممارسة تربية مكثفة للأبقار والعجول والأبقار اللبونة. كما أنها ساهمت في إقامة منشآت صناعية كمصنع زايو للسكر، ووحدة تلفيف ومعالجة الحليب بوجدة والمعلبات ببركان.

وفي السهل المجاور لتاوريرت ذي المناخ الأكثر جفافا، فإن استصلاح الأراضي بدأ في النصف الأول من القرن الماضي، وأخذ أهمية ملموسة في السبعينيات منه. وقد تعززت هذه العملية خلال الخمس عشر سنة الأخيرة بحفر آبار وغرس أشجار مثمرة. وقد تم تشجيع هذا التوجه في بداية تسعينات القرن الماضي بواسطة برنامج المساعدة للفلاحة بواسطة الأدرع المحورية. لكن الإستصلاحات والتهييئات المقامة قد تهدد على المدى المتوسط الأنظمة الإيكولوجية.

تمثل مساحة الأراضي الفلاحية بالجهة الشرقية 7% من المجموع الوطني، منها تلثين فقط مستغلة، والباقي مستريح، مما يشكل رصيدا هاما للتنمية. وتمثل هذه الشعبة رقم معاملات يبلغ 135 مليون أورو ويشغل حوالي 30% من الشغيلة الصناعية بالجهة.

كما أن شعبة الصناعة الفلاحية مهيمنة بالنظر لطاقاتها الإنتاجية من المواد الفلاحية. ويشكل تفويت أراضي صوديا وصوجيا (10.000 هكتار منذ سنة 2005 في إطار امتياز) فرصة حقيقية للجهة وتسهيل تحسين المردوديات بفضل المنافذ على مستوى التصدير.

وتستفيد الفلاحة الجهوية من شهرة بركان على الصعيد العالمي لإنتاج الحوامض والكروم. وتتشكل الأنواع المزروعة من الكليمانتين، والزيتون والشعير. أما الشعب الثانوية والتي تمثل أكثر الفرص من حيث النمو والمردودية، فهي :

• صناعة التعبئة والتلفيف : إن الإمكانات الفلاحية للجهة التي تجعلها تحتل المرتبة الثالثة على الصعيد الوطني في ميدان الحوامض، والأحجام المصدرة (80% من الإنتاج الجهوي) والتجهيزات الهيدروفلاحية التي تسقي 40.000 هكتار، هي عوامل ملائمة لقيام وحدات صناعية ضرورية لمعالجة وتصريف الإنتاج الفلاحي للجهة.

• صناعة الزيوت : ما زالت هذه الصناعة التقليدية بالأساس إلى يومنا هذا. ويجري حاليا تحديثها عبر تطوير المقاولة الخصوصية في مجال التعبئة والمعالجة المختلفة للزيتون. وتصل المساحة الكلية المخصصة لأشجار الزيتون إلى 6852 هكتار تؤمن إنتاجا سنويا يصل إلى 18.000 قنطار. ويبقى هذا الرقم دون مستوى قدرات الجهة، بالنظر إلى الأراضي المتوفرة وإلى إمكانيات السوق.

• صناعة الجزارة : يوفر قطيع الغنم المتكون من 1,3 مليون رأس، فرصا بالنسبة للشعبة بكاملها من الذبح إلى النقل المبرد، مرورا بصناعة التحويل. وتتركز تربية الأغنام في الجزء الجنوبي للجهة (إقليمي جرادة وفكيك، حيث يمثل أهم نشاط اقتصادي).

نظرة مقتضبة حول القطاع الفلاحي	
المساحة الفلاحية النافعة	700 000 هكتار
المساحة المسقية	110 000 هكتار
المساحة القابلة للسقي	440 000 هكتار
أغراس الأشجار	88 000 هكتار

تربية المواشي الرعوية

ابتداء من عشرينات القرن الماضي، قامت المصالح التقنية للحماية بتنظيم مربي الماشية ووضعت هياكل للتحسين الجيني والصحي، وبالخصوص ضيعة لانتقاء فحول من فصيلة بني كيل بالقرب من وجدة.

التشخيص الأول المهيء سنة 1936، أفضى، سنة 1952، إلى مخطط تحسين الرعي يشمل حماية التربة والنبات، وزرع حواجز من شجر الأوكاليبتوس والشجيرات العلفية، وتهييئات مائية رعوية وحظر دوري لاستغلال مناطق رعوية بالتشاور مع مربي الماشية.

وفي سنة 1971، غطت دراسة جديدة مجموع تراب إقليمي وجدة وفكيك. ولم يتم تنظيم العمليات التي نتجت عنها بشكل مندمج، إلا بعد تفعيل برنامج تنمية المراعي وتربية الماشية بالجهة الشرقية سنة 1990، والذي يوجد في مرحلته الثانية التي انطلقت سنة 2004. والذي ينبغي أن تفضي إلى إعادة تنظيم حقيقية لتربية المواشي.

ومن جهة أخرى، هناك عدة مشاريع قيد الدرس لتنمية الشعب التالية :

• شعبة المعز والمنتوجات الحليبية ؛
• شعبة البقر واللحم الأحمر، سيما على أساس الميزات التي تتوفر عليها الجهة بفضل فصيلة بني كيل ؛
• شعبة الزيوت بإمكانات آلاف الهكتارات.

الصيد البحري

تتوفر الجهة الشرقية على واجهة بحرية تبلغ 200 كلمتر على الساحل المتوسطي، أي ما يساوي 39% من الساحل المتوسطي المغربي، كما تتوفر على مينائين للصيد هما بني أنصار ورأس كبدانة. ويتكون أسطول الصيد من 1145 وحدة منها 87% من القوارب التقليدية (17% من الحمولة الإجمالية).

ويشارك هذان الميناءان بفضل صيد يبلغ متوسطه السنوي 30.622 طنا حجما وحوالي 242 ألف درهم في منتوجات الصيد على الصعيد الوطني بواقع 1,3% حجما و4,4% قيمة. وتمثل هذه المساهمة بالنسبة للموانئ المتوسطية 38,4% من حيث الحجم و51,9% من حيث القيمة.

وميناء بني أنصار يعتبر أول موانئ الصيد الثمانية للمغرب بالساحل المتوسطي بثلث كميات الصيد سنة 2004. ويتميز هذا الصيد بنوعيته، حيث بلغ متوسط قيمته 12,13 درهما للكيلوغرام الواحد (3,24 درهما للكيلو غرام الواحد على الصعيد الوطني

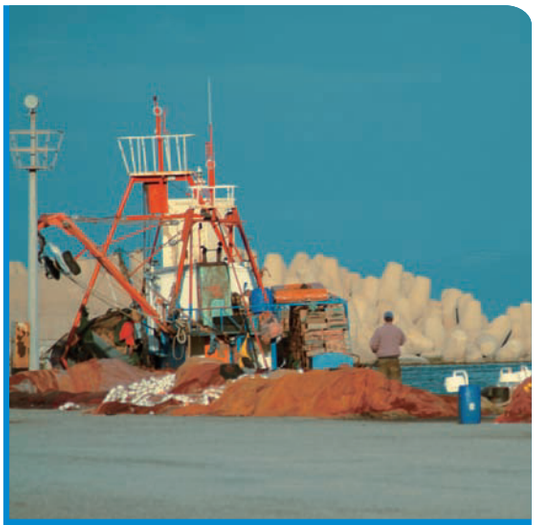
تفريغ السمك بالناظور

و7,90 درهم للكيلوغرام الواحد بالنسبة لموانئ البحر الأبيض المتوسط الأخرى).

ويحتل هذا الميناء المرتبة العاشرة من بين موانئ الصيد الساحلي على الصعيد الوطني، وراء الموانئ الأطلسية للعيون، وأكادير ، وطانطان، والداخلة، والدار البيضاء، وآسفي، وطرفاية، وسيدي إفني والعرائش. ويحتل ميناء رأس كبدانة الصف الرابع (بعد بني أنصار، الحسيمة، والمضيق). وقد ارتفع إنتاجه بشكل ملحوظ خلال السنتين الأخيرتين ليصل إلى 3000 طن سنويا في المتوسط.

وتظهر إحصائيات الموانئ الإسبانية الأندلسية بأن مستوى كميات الصيد أعلى بكثير. فبالنسبة لناحية الأندلس وحدها يبلغ عدد موانئ الصيد 25 ميناء، منها 11 بالنسبة للأقاليم الثلاثة المقابلة للجهة الشرقية (مالقة، غرناطة وألميرية).

ويكمن الرهان في تدعيم قطاع الصيد عبر تعزيز البنية التحتية المينائية وتحديث أسطول الصيد لتأمين استغلال أحسن للموارد السمكية للجهة.

السياحة

عرفت الجهة الشرقية خلال سنوات عديدة نشاطا اقتصاديا مضطردا تغذيه مداخيل السياح المغاربيين الذين كانوا يتبضعون

بأسواق الجهة (وجدة، بني درار، أحفير، بركان والناظور)، أو يقضون عطلهم بمصطاف السعيدية، وذلك إلى حين إغلاق الحدود الأرضية المغربية الجزائرية سنة 1994. وقد سجلت الجهة في أوج نشاطها سنة 1991 ولوج 2.022.218 سائح جزائري وتونسي مما يمثل أكثر من 90% من أعداد السياح الذين دخلوا المغرب عن طريق البرو 65% من السياح الذين دخلوا اليه من كل الجنسيات ومن جميع الطرق. وقد بلغت نسبة ارتياد الفنادق بالمنطقة خلال سنة 1991، 113 ليلة لكل سرير مقابل معدل وطني يصل إلى 93 ليلة لكل سرير. وهذا الرقم يبلغ حاليا 15 ليلة لكل سرير، أي ما لا يتعدى 13,6% من نشاط 1991. تتمثل الطاقة الإيوائية بالجهة الشرقية في 161 فندقا، منها 44 فندقا مصنفا، تمثل حوالي 7900 سريرا، منها 42% توجد بفنادق مصنفة. وسيمكن تشغيل محطة مديتيرانيا السعيدية ابتداءا من صيف 2008 من تحسين الطاقة السياحية بالجهة. وقد كان مقررا في البداية أن يبلغ عدد الأسرة 28.000 سرير، تم رفعها الى 40.000 سرير بعد النجاح التجاري للشطر الأول عند الزبائن الأوروبيين.

وقد وصل الإستثمار الإجمالي الى أزيد من مليار أورو. وسيكون وقعه على التنمية الجهوية ضخما وسوف يعمل كقوة محركة لمجموع الإقتصاد الجهوي.

التجارة والخدمات

بحكم الموقع الجغرافي للجهة، كان قطاع التجارة والخدمات يشكل قطاعا تقليديا هاما على مستوى التشغيل والمساهمة في الناتج الداخلي الخام الجهوي. وبعد أن تضرر هذا القطاع من تناسل الأنشطة الغيرمهيكلة والتهريب، فإنه اليوم يعرف دينامية جديدة بإدخال محلات أسواق التوزيع الكبرى.
وقد استقرت عدة أسواق وأخرى توجد قيد الانشاء (مرجان، أسواق السلام، مترو، إلخ.).

في مجال أنشطة الخدمات، تجدر الإشارة إلى

التوزيع العصري يلج الجهة الشرقية

المساهمة الهامة للقطاع المصرفي بالجهة، خاصة في مجال جمع الإدخار والتدفقات المالية الناتجة، بالخصوص، عن الجالية المغربية المقيمة بالخارج المنحدرة من الجهة. وتشكل الجهة الشرقية القطب المالي الثالث للبلاد بعد جهتي الدار البيضاء الكبرى والرباط–سلا–زمور–زعير.
وقد بلغت الودائع المالية بالبنوك بالجهة 39,5 مليار درهم خلال سنة 2005 (أي 10,8% من مجموع الودائع على المستوى الوطني). ويكمن الرهان الرئيسي في توجيه هذا الإدخار نحو مشاريع إنتاجية بالجهة. وبالفعل، يلاحظ أنه خلال نفس السنة تم توزيع 6,8 مليار درهم فقط بالجهة أي ما لا يتعدى 2,3% من القروض البنكية الموزعة على الصعيد الوطني.

الثقافة والصناعات الثقافية

تتميز الجهة بثراث ثقافي متنوع : فالمآثر التاريخية كقصبات السعيدية، والعيون، وتاوريرت، ودبدو وأسوار وجدة، والمسجد العتيق، ومدينة فكيك بقصورها تختزن تراثا أركيولوجيا جد غني وذي قيمة علمية عالية. وتصنف مدينة وجدة العتيقة ضمن التراث التاريخي والثقافي، ليس فقط على الصعيد الجهوي بل أيضا الوطني. وهي تمتد على مساحة 28 هكتار مخصصة للسكن والأنشطة التجارية.
كما كانت هذه الجهة تعتبر دوما مركزا للإبداع في فن المسرح، وقد حازت فرقها على عدة جوائز في المهرجانات الوطنية والدولية. كما أن الفنون التشكيلية لها موقعها بفنانين مبدعين من مستوى عال، وتتواجد بالجهة مهن تقليدية فنية كالمجبود (طرز بخيط الذهب)، والسجاد والبرنوس.
وعلى صعيد التجهيزات الثقافية، فإن الجهة الشرقية ترتب ضمن الجهات «المتوسطة التجهيز» ب 23 مؤسسة (دور الثقافة، مكتبة، متاحف، مسارح،...) أي 7,41% بالمقارنة مع المجموع الوطني. وعلى سبيل المقارنة، فإن جهة طنجة–تطوان بـ41 مؤسسة و14,2%، هي الجهة الأكثر تجهيزا، وجهة الغرب–شراردة– بني حصين بـ 4 مؤسسات و1,2% هي «الأقل تجهيزا».
ومن المقرر تدعيم هذه التجهيزات في 2007 و2008 بإتمام وتشغيل مجموعة من المشاريع المهيكلة كدور الثقافة بوجدة، والناظور وفكيك، ومكتبة جهوية لوسائط الإتصال، ومتحف، ومعهد للموسيقى والرقص، وكذا رواق للفنون المعاصرة بوجدة.

وهذا الرصيد الذي بوسعه أن يفتح المجال لبروز قطاع حقيقي للصناعات الثقافية (النشر، صناعات الفرجة، السياحة الثقافية، إلخ.) يتطلب عمليات كبيرة للترويج بالنسبة للجهة. والتجهيزات التي تقام بفضل المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية، ودعم تظاهرات ذات حجم دولي (مهرجان الراي بوجدة، مهرجان إمرقان بالناظور، إلخ.)، ومساندة التظاهرات العلمية التي تنظمها الأقطاب الثقافية كجامعة وجدة أو المعهد الثقافي الفرنسي بوجدة، من شأنها أن تسهم في بروز صناعة ثقافية، تصل مساهمتها في بعض الدول المتقدمة إلى 5% من الناتج الداخلي الخام.

المصدر : من معطيات وكالة الجهة الشرقية (دراسة *MED EST*، مقتطفات من تقرير المجلس الإداري).

التنمية الحضرية وتنافسية المجالات الترابية

ميشال سودارسكيس
الكاتب العام لـ INTA

إن التحولات الاقتصادية والاجتماعية على خلفية العولمة تفرض إعادة إحياء المدن من أجل تنظيم اختلاط للأدوار خارج النماذج السائدة إلى حد الآن. ما هي أدوات إعادة الهيكلة هاته ؟ ما هو الدور الذي ينبغي للدولة وللحواضر والشراكات العمومية–الخاصة أن تلعب فيها ؟

رغم تنوعها، فإن على غالبية المدن المتوسطية أن ترفع تحدي مشترك : الزيادة في رفاهيتها الإقتصادية وتنافسيتها وتقليص البطالة والإقصاء الإجتماعي، مع المحافظة على البيئة وتحسينها. وهنا تكمن الصعوبة التي تمثلها التنمية الحضرية المتحكم فيها، الصعوبة التي تستطيع بعض المدن أن تتغلب عليها أفضل من غيرها.

ومشاريع إعادة إحياء المدن متنوعة، لكنها في الأساس ترمي إلى تنظيم اختلاط في المهام يحدث قطيعة صارمة أو أقل صرامة بين السكن والشغل. وهذه المشاريع تنمو في كل أنحاء المدينة، لكن مع تمركز بوسط المدن، والموانئ والشواطئ وضفاف الأنهار وفي المناطق الصناعية الخالية. والأمر المطروح يتجاوز إلى إشكالية إعادة هيكلة المدينة فوق نفسها، أي سياسة «مستدامة» لتنمية أصبحت ذات أسبقية اليوم بالمغرب، خاصة بالمنطقة الشرقية.

المدن والتنافسية : تعقيد الإستراتيجيات التي ينبغي إعمالها

العولمة وازدهار قطاع الخدمات واشتداد المنافسة الدولية، تعتبر في آن معا، حظوظا ومخاطر بالنسبة للمناطق الحضرية للمنطقة الشرقية. وبإمكان هذه المناطق أن تستفيد من الإمكانيات التي توفرها نجاحات الإندماج العالمي، كما هو الحال بالنسبة للقطاعات التي تعرف توسعا : الصناعة الفلاحية، النقل، التجارة الدولية وتجارة التقسيط، التقنيات المرتبطة بالبيئة، الصناعات الثقافية، والسياحة، الخدمات لفائدة المقاولات الرائدة. وإن نموها يعطي الوسائل لخلق مناصب شغل ولتحسين ظروف الحياة على الصعيدين المحلي والجهوي.

إن نسب البطالة بالجهة الشرقية ما زالت تفوق المعدلات الوطنية، نتيجة آثار إعادة الهيكلة الإقتصادية وضعف قدرة التكيف بالمناطق الحضرية والمجاورة للحواضر.

إن جودة البيئة الحضرية استثمار طويل المدى لاجتذاب «عمال المعرفة»، المتحركون جغرافيا، وأنشطة ذات قيمة مضافة مرتفعة. وإن التوسع الحضري وتوسع الأحياء المحيطة بالمدن (هجرة السكان والأنشطة نحو المناطق المحيطة بالمدن) قد تفسد بشكل دائم الجودة البيئية للمناطق الحضرية، وبالتالي جاذبيتها. والجاذبية الترابية تقاس بعدة عوامل، كل واحد منها يعزف توليفته ضمن دينامية للنمو :

- اقتصاد محلي متنوع يكون فيه في نفس الوقت مكان للصناعات المتوسطة، وللخدمات، وللصناعات الثقافية، والترفيه والسياحة، ويمنح أهمية خاصة للمقاولات وخاصة للمقاولات الصغرى والمتوسطة ؛
- موارد بشرية تمكن من الإستفادة من النمو ومن الإبداع في القطاعات المبنية على المعرفة وعلى القدرة على تأمين تكوينات مستمرة بواسطة روابط مثينة بين العرض والطلب لمهنيين مؤهلين (الحاجة إلى تكوين مؤهل معترف به من طرف سلطات المنطقة الشرقية، ببرامج معدة بتعاون بين الجامعات، ومراكز التكوين المهني والفاعلين الإقتصاديين، ومشروع القطب التكنولوجي الذي يأتي ليدعم هذه السياسة) ؛
- بنية تحتية جيدة للإتصال، بما فيها تكنولوجيات المعلومات، والنقل التي تؤمن الولوجية الداخلية والخارجية، وكذا استراتيجيات للعولمة تشجع المبادلات، وإقامة شبكات ووسائل للتعلم المتبادل بين أوساط اقتصادية واجتماعية مختلفة، وهي سياسة انطلقت بالفعل عبر تحسين الشبكات السككية والطرقية، الساحلية أو السيارة ؛
- محيط حضري ذو جودة من ناحية الموارد الطبيعية والتضاريسية، يرتكز على أنظمة ناجعة لمراقبة جودة البيئة

الطبيعية والمبنية، وسير جيد للبنيات التحتية ولمختلف أنواع النقل، ووثائق للتعمير منسجمة وقارة تسمح باستعمال مزدوج للأراضي وتجعل المدن أكثر جاذبية (تصاميم التهيئة الطموحة لوجدة والناظور هي مراحل هامة لتحويل مدن الجهة) ؛

• حياة ثقافية واجتماعية ذات جودة حسنة، ومساكن في المتناول، وأمن مضمون : هذه التحسينات في ظروف العيش تمر بالخصوص عبر تجديد العقار، ومحاربة التلوث وأعمال التخريب وحماية وتقييم البنايات والمناطق الخضراء بالمناطق المتضررة، وكذا عبر المحافظة على التراث التاريخي والثقافي (تهيئة السعيدية، وتجديد وسط المدينة، واسترجاع المناطق السككية المتخلى عنها بوجدة ، أو تهيئة بحيرة الناضور، تندرج ضمن هذا المنظور التنموي الحضري، كعامل للجاذبية وإذا للتنافسية) ؛

• تسيير جيد للجماعات وإعداد مقاربات مندمجة وشراكات من أجل التنمية الإقتصادية الحضرية، بما فيها الشراكات مع مقاولات القطاع الخاص ؛

• علاقات ناجعة وعملية مع مدن كبرى وأخرى أصغر، بما فيها علاقات وطيدة ينبغي ربطها مع المحيط القروي (المنظومة الحضرية متعددة المراكز بين وجدة، بركان والناظور هي منطلق جهة حضرية أكثر وضيفية وأكثر منتوجية).

تحدي التهيئة الحضرية : الديمومة المحلية والآثار الشمولية

إن الإقتطاع الجاري للموارد، خاصة باستهلاك الطاقات والمواد الأولية غير المتجددة، والتلوث المتزايد الجاري والإنتاج المتزايد للنفايات تأثر على الأنظمة الإيكولوجية وتفرض كلفة مرتفعة على المجتمع. فمحيط سيء تكون نتيجته في الغالب تفاقم للإقصاء المجالي.

والتوسع الحضري تنتج عنه زيادة في الحاجيات في مجال النقل وتضاعف التبعية اتجاه السيارة الخصوصية، مما يزيد في اشتداد الازدحام، وفي استهلاك الطاقة، وأنواع عديدة من التلوث ومنها الصوتية. وهذه المشاكل حادة بالمناطق الحضرية الداخلية قليلة الكثافة، حيث الأنشطة اليومية جد مشتتة (مساكن، شغل، مقتنيات). فعلاوة عن كونه يساهم في الإنتشار الحضري، فإن « الكل سيارة» له عواقب أخرى سيئة، كالقطيعة مع الجوار والحركية المحدودة عند عدم التوفر على السيارة. وعندما تكون الحركية ضرورية ينبغي وضع أنظمة تشجع النقل العمومي وطرق أخرى لتقاسم الحركية.

والإستهلاك المفرط للطاقة تنتج عنه مقذوفات غازية تساهم في الإحتباس الحراري، وهو نفسه محرك للتغير المناخي، وضعف العزل الحراري للبنايات هو عامل هام لهذا التغيير. وارتفاع استهلاك الماء أساسي : فقد بدأ الشعور بالنقص من هذه المادة في مناطق واسعة من الجهة الشرقية. كما أن تلوث الوسط البحري يلوث ليس فقط قطاع الصيد، بل الاقتصاد الساحلي المعتمد على السياحة. والنقص في تدبير النفايات ينتج عنه إتلاف للمواقع، وتلويث للمياه والتربة وانتشار للأمراض. فعلى المدن من جهة أخرى أن تقلص وتدبر المخاطر البيئية (انزلاق التربة، الزلازل والفيضانات)، وكذا المخاطر التكنولوجية المرتبطة مثلا بالمركبات الصناعية الكبرى.

وتكتسي جودة البناء والبنيات التحتية وضرورة تقييم التراث أهمية كبرى في كل أنواع المناطق الحضرية، لكن هذه العناصر تطرح نفسها بشكل أكثر حدة بالمراكز التاريخية للمدن، كما هو الحال في وجدة والناظور.

ملاحظات بالنسبة للمستقبل

رغم تنوع التجارب والأوضاع، فإن مدن الجهة الشرقية تواجه تحديات متشابهة : عولمة وإعادة هيكلة اقتصادية، تحولات اجتماعية، صعود الإقصاء، ضغوطات على البيئة، ضغوطات جبائية وتطور العلاقات المؤسساتية. والازدهار الإقتصادي، والاندماج الإجتماعي، وحماية وتحسين البيئة، هي أهداف متكاملة لتحسين حظوظ الإنجاز داخل استراتيجية مندمجة لرفع التنافسية :

• تحفيز الحيوية الإقتصادية للمدن عبر الإبداع وروح المقاولة، بزيادة الإنتاجية وباستغلال مكامن جديدة للتشغيل بالمدن الصغيرة والمتوسطة وكذا بالتجمعات الحضرية الكبرى ؛

• تنظيم ولوج الجميع لنتائج إنتاجية وتنافسية متزايدة للنقص من الإقصاء الإجتماعي وتحسين الأمن (الإقصاء، بحجمه وشدته يمس حياة ضحاياه وأيضا تنافسية المدن والمجالات) ؛

• العمل على جعل المدن أكثر اهتماما بالبيئة على المدى الطويل وبأن الآثار الثانوية للتنمية لا تؤثر على ضواحيها القريبة، والمناطق القروية المحيطة والجهات المجاورة ؛

• الحث على الإبداع وعلى مرونة مسارات القرار والميدان المؤسساتي لتنمية المشاركة وتأمين تكامل العمليات المنجزة بشراكة مع القطاع العمومي والخاص والجمعوي، من الصعيد الوطني إلى المستوى المحلي، وأخيرا تعزيز التكامل والنتائج بين المساطر المؤسساتية والوسائل التي تم تفعيلها.

إنه التحدي وإنه طموح الجهة الشرقية.

إعادة هيكلة ميناء الناظور